اهدائی کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی
ش ۱۹۴۳

اینجانب سید اسماعیل حسینی [illegible] اصفهانی
این کتاب را از وقف کتابخانه مدرسه میرزا جعفر
[illegible] و از آخرین [illegible] که بنام
از کتابخانه [illegible]
حاجی سید اسماعیل حسینی [illegible]

بسایه هر ماهه این کتاب وقف را
بکتابدار مدرسه میرزا جعفر ارائه دهند
شماره کتاب

کتابخانه آستان قدس مشهد
شماره ثبت ۲۵۷۷۶۸
تاریخ آبان ۸۱

باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ۴۸۷۷

رده‌بندی دیویی: ۴۹۲٫۷۵ ج ش/ ک ۱۶۲۲ الف ۱۲۹۶

سرشناسه: جامی، عبدالرحمن بن احمد، ۸۱۷ - ۸۹۸ ق.، شارح

عنوان قراردادی: الکافیه. شرح

عنوان: شرح جامی

کاتب: عبدالرحیم بن محمدتقی تبریزی تاریخ کتابت:

محل نشر: [تبریز] ناشر: مطبعه حاج ابراهیم تاریخ نشر: ۱۲۹۲ ق.

صفحه شمار: ۲۹۶ ص. مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی ابعاد: ۱۷×۲۶ نوع خط: نسخ، نستعلیق (تحریر)

روش تهیه: وقفی☐ اهدایی☐ خریداری☐ ارسالی☐

توضیحات: نامعلوم تاریخ ثبت: آبان ۱۳۸۱

یادداشتها: عنوان دیگر: فوائد الضیائیه بشرح کافیه
دارای حواشی زیادی بارمز (عصام الدین، غفور، جاربردی وغیره) می‌باشد.

موضوع(ها): ۱. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰ - ۶۴۶ ق. الکافیه - نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی - نحو.

شناسه(های) افزوده: الف. ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۵۷۰-۶۴۶ ق. الکافیه. شرح. ب. تبریزی، عبدالرحیم بن محمدتقی، کاتب. ج. عنوان.

فهرستنگار: [signature] تاریخ فهرستنگاری: مرداد ۸۹

اهدائی کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی ۱۹۴۳ /۴۷

کتابخانه آستان قدس مشهد
شماره ثبت ۲۵۷۷۶۸
تاریخ آبان ۸۱

۴۰۷۱

۴۹۲٫۷۵
د ۱۵۹ الف
ج ۲
۱۱۲۸

کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی
اسم کتاب (الفوائد الضیائیه = شرح جامی)
مصنف عثمان بن عمر ابن حاجب = شارح عبدالرحمن جا[می]
مؤلف
خطی
چاپی
سال چاپ یا تحریر ۱۲۹۶ ق عدد اوراق
جزء کتب صرف و نحو شماره خصوصی
شماره عمومی ۴۸۷۷ شماره قبض
واقف تاریخ وقف
طول ۲۰ عرض ۱۷ شماره صفحات ۲۹۶
زبان: عربی

هذا كتاب شرح جامي

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد فهذه الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله فهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ عليه ما عليه لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان يجعله جزء منها هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن تاثيرهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح

فيكون جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب فيما قال بعض الكلم والتاء فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد زائد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح لا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على

بتجريده عنه تخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد هو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه توهم انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح ما لا يدل جزءه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف

وفي حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم والحال عليه
مفهوم الخبر
والجملة ذكو ... مفهوم
الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب
افراده الفاظ كزيد قائم وقام زيد و
...
بصفة يجب ان تكون تلك الصفة متقدمة وانما
عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم لظهور المراد
في هذا المقام فان اتصاف المعنى با
لافراد والتركيب انما يكون بعد
وضع اللفظ له بل بعد
استعماله فيه
لان المعنى
المفرد على ما عرفت ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب
بالعكس والدلالة وجودها فرعان لها والاحتمال
المذكور مؤيد لما نقله نجم الائمة الاسترابادي من
ان الافراد صفة للفظ عند النحاة وانما هو صفة
للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم ان ذكر التركيب
طردا للباب ...

لصحة الحالية للمفرد وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه به لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ او تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها انها لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم انشاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة

المعنى بين صريح المصدر والفعل المأول به ...
كلمة ان
وان لان من
وجه الى المعنى بعرف ان
الاول لا يرتبط بالذوات من
غير تقدير اداة وبين والثاني يرتبط بها من
غير حاجة الى شيء منها فصار ...

في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو فهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران نعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو

المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فايدة تامة فقوله ما لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الجمل فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به ليخرج بصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما

مسند والاخر مسند اليه او فى ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفى بعض النسخ او فى
فعل واسم فان التركيب لثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة ينتهى الى ستة ثلثة منها
من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم
وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لابد من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى سمين او فى اسم وفعل واما الاقسام
الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف
المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا
فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى هو
المنوى فى ادعو الاسم ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل
يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف فى الايضاح شرح
المفصل الضمير فيما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره
فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها
كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل
فى غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه وتحصوله ما ذكره بعض المحققين
حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك
تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
وتبعا من غير حاجة الى ذكره فهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة
فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم

ان الاسم

ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو
حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل
بالمفهومية لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه فلا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة
من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن
ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما
عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما
عليها او بها اذ لا بد فى كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه
وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظتها
احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى فى غيرها واذا عرفت هذا
علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى
نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
فمرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو
استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى
ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على
صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وهو ارجاع
الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا
جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم
جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام و

خلف الى غير ذلك لان معانيهما مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد
ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة
باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل تمام اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة
في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى
في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع
احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى
خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع
الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء
كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات
فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت
في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه
المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد
معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وابين الدلالة من
الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به
فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره
هنا بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة
لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له
فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم
شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان
اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه
موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع
افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرهما كالموصولات
وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم
لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف
الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل على
الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يجاوز
الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل ويزيد عليه بان يعم الاسم
والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب انشاء
الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم
به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على
الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول لذكر الاول والثاني اللحوق بالاخر وكلاهما
منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص
هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه

بلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره
لفظا ووجه اختصاصهما بالاسم اختصاص لوازمهما من التعريف والتخصيص و
التخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع من
مضافا اليه كما فى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى
يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناها
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبنى لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا فالاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو
المعرب وما عداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه المبنى الاصل هو المبنى فالمعرب الذى
هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل
فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا
من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع
غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المص الذى لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب مبنى
الاصل اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام
والحرف فبهذا القيد خرج هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبنى الاصل كما يجيئ فى
بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشا
المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت
الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل فى
المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد
التركيب وهو الظاهر من كلام الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المص مع وجود الصلاحية

حصول

حصول استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب
بالفعل فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة
وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره
باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها
كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود
من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره فى كلامهم ليجعل اخره مختلفا
فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه
مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه
اى من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره
اى الحرف الذى هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا
كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان
اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى
العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما خصصنا الاختلاف بكونه
فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب
زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان
اخر المعرب لم يختلف باختلافها لفظا او تقديرا نصب على التمييز اى يختلف لفظا اخره
او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلافا لفظيا او تقديريا والاختلاف لفظا
كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى

ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنا او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب بعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب لمفهوم لمن نحوي الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد واللام

فيه متعلق بقوله اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء يقال العتور والشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بينهما اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ح ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدء والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بعينها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعولية لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل

١٦

والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له فالعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم

اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل الذي به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل الذي به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل الذي به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف

اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالا عراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيئ ذكره مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا الى النساء هنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة و

١٧

الصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك و هو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو بن اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسما الاجناس وفي اعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك و رايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة موحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا و مررت باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كساير الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمناسبتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب عادة الحرف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به فهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل

٢٥٧٧٤٢٩

رُوعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته
تقديرية لان اخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا
الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه
الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت
بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية
ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا
وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون
وما الحق به وهو الجمع ذو الاعين لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها التسع وهي
ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق
عشرين على ثلثين لان ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة
مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان
معينة ولا تعين في المجموع فاعرابها بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف
يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما
ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب
بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة
للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلث لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع

للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع
للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل
الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد
منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه فيما
سبق ولما كان التقديري قل اشار اليه اولا لانه يعلم ان اللفظي ما عداه
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة
المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة
لها فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي
مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان
كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب

لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب المتعذر فانه مختص بالحركة رفعا يعني تقدير
الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جائني
مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق
منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب و
الجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جائني ابو القوم ورايت
ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء
الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملتفظ به
فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في
تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف افرادا
وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان توثران باجتماعهما
واجتماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك
التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها
تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسع لا كل
واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك
المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في
عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من

قبلها

قوله يعني تقدير الاعراب لا
ستثقال آه المقصود
بهذا الكلام بيان ان
مراد المصنف من تعداد
الامثلة ان تقدير الا
عراب للاستثقال
قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الا
عراب بالحروف لا استيفاء
جميع صور الاعراب التقديري
حتى يرد على المصنف انه ترك بعض الامثلة كمثال
الاعراب
التقديري في الا
حوال الثلث كما في الاسما
الستة وكجمع المذكر السالم المضاف
الى الاسم المعرف باللام نحو جائني اخو
الحارث الخ ونحو جائني صالحوا القوم فان شالها ما
اعرابه تقديري في الاحوال الثلث رحمه الله

٢٠

٢١

قبلها الف ووزن فعلان وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال
اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونهما زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من
قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التركيب زيادة
الالف مع انهما ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل
النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جائني زيد راكبا من قبله عمرو [illegible]
وصف الركوب وتقدم [illegible]
ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ [illegible]
كون هذه من الامور [illegible]
[illegible] او القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب [illegible]
بعضهم انما تسعة فقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة
تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب المختلفة ثم [illegible]
على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
افتقاره الى الفاعل [illegible] اشتقاق من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم [illegible]

الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف
فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية لان الاصل في
كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي
ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما
فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه
للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر
فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة
اما الاول فكقولها صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا و
اما الثاني فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو
فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة
كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله
قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند
بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سَلَامٌ عَلَى خَيْرِ الْاَنَامِ
وَسَيِّدٍ حَبِيبِ اِلٰهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ رَؤُوفٍ
مَنْ يُسَمَّى بِاَحْمَدٍ فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي
في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف

ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر
مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سَلَاسِلًا وَاَغْلَالًا حيث صرف سلاسلا
ليناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال لجموع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف ليناسبه
وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع
علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما الجمع
البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساود
واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا
التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان
للكلمة وضعا لا انفكاك فانهما اصلتا فلا يقال في حبلى حبل ولا الحمراء حمر فيجعل لزومهما
للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة
للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض
اللزوم بعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني
للمفعول اي كون الاسم معدولا واخراجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم
عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها فانه المتبادر من خروجه عن صيغته
الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض
بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة
ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية لا يستلزم دخوله في صيغة اخرى

من مخالفتهما الشذوذ فمن ابن يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ و
المعدول تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر ومفروض يكون الداعي الى تقديره
وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد
فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود
الاصل لم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف تدر فيهما ان اصلهما عامر و
زافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد بابهما كل
ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم
اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار
وظفار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسبب في البناء
البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء
اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل
على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في
محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في لغة بني
تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان
الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب
الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او
بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من
مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال

المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم
ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو الوصف الاصلي
لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المص شرطه اي شرط الوصف في سببيته
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على
الوصفية لان تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرج عن سببية منع الصرف لغلبة اي غلبة
الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في
الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله
في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث
صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض و
ادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه
الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يعرض
استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة
الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها
لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال لوجود ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها

اوصافاً اصلية فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال

مع ان الاصل فى الاسم الصرف التانيث اللفظى الحاصل بالتاء لا بالالف فانه اشترط له

شرط فى سببيته منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المونث ليصير التانيث لازما

لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان فلان العلمية لها وضع ثان وكل

حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوى كذلك اى كالتانيث

اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها فى التانيث اللفظى بالتاء

شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه ولا بد فى وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه

بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد

الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك

الحرف الاوسط من حروفه الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور انما اشترط فى وجوب

تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة

التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر

وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم

تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود

سببين فيه وزينب علما لمراة وسقر علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور

علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط

تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط

تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع

تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمونث المعنوى مذكر فشرطه فى سببيته

منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها

فقدم وهو مونث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل

منصرف لان التانيث المعنوى الاصلى زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شئ

مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مونث معنوى سماعى

باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته

للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة فى تصغيره

قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير

اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل ممتنع الصرف للعلمية

والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف

لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى تكون

هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان

يكون حاصلة فى ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية

لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام

المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكم

المنصرف كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى

وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض

لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ

مما وضعه غير العرب ولتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون

علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم

حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف

فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة

قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب نكرة كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطها

لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمية بل اصلح

سبباً لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمية

وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اي ثلثة

احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى

الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف

لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط و

اما التانيث فانه له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز

ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت فقد اعتبرت العجمة في ماه

وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبرها ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما

هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها

لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار

بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط

وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على

ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء

الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء

عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا اربعة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية

ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال

من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل

اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط

قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها

الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير

مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين [illegible]

تكسيرا فانه منتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة

فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع

صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير

فنوع بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار

ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء

لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية و

طواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتور فلا حاجة الى اخراج نحو

مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مدائن وهو

لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة

منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما

يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان

متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة

وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية

وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان

يقال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس

للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي

شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب انه حضاجر

حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول

عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة

في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو

الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان

فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد نقضتت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فمنهم من قال انه اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي

كل جمع

كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي دفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء ودخول التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة

المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه
العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون
باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف
اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها
قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير
يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها
منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المصنف ان
يقول ان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج
مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك
بما ذكره فيما يتعلق بهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم
يذكر فيها بما اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من
بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان
يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب
منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا
لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما
لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما الالفي التانيث
والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم
المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات
كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني

صفة

صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم
زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة
فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني
امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها و
لهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى
لانه متى كان مونثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على
حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى
لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران
فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مونثه سكرى لا
سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان
مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم
فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكتفى في سببية منع الصرف
بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في
الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع
وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم للصبغ معروف وهو

العلم وتسلم علماً للموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
في ذلك الاختصاص ومثل ضُرِبَ على البناء للمفعول اذا جعل علماً لشخص فانه ايضاً
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن
يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل اي زيادة حرف
حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرفنا وحرف زائد في اول
الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء
لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل
للتاء قياساً باعتبار الكلمة امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به
رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياساً ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار العلمية
الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة
القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف فيه علمية مؤثرة
في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع
الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع صرفه لا تأثير
فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيداً
آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل
فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف
وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي
اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظاً او معنى والعجمة والتركيب والالف

والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية الا
العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة الا
ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد و
ليست شرطاً فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان
الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل
المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين
الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي
هو العلمية بذاتها فالسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته
فلا يبقى سبب فيه من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط
فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت
بكسرتين علماً للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت
يصمُت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه و
الجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر
فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقاً كان او تقديراً لم تجامع وزن الفعل و
ايضاً قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل
وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم
انه اشار الى استثناء مثل احمر علماً اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش المذكور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما

كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك فى نصرانٍ مثل احمر علما
اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى
فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج منه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند
التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل
التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور
معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصفية الاصلية بعد التنكير
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما
زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها
وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع
اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء وارقم
للحية التى فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر
من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتين
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا
لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى

والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية
بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية
بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعنى الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد هو منع صرف لفظ
واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية
الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم
لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد
وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن
وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او
الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا
او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر
لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم
فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا
لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو
من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة فقويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى
هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم
من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل
لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنو

لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معًا او زالت احديهما كان منصرفا و بيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معًا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كاحمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرفت به المنصرف وغير المنصرف

مبحث المرفوعات

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل والبغال وجمال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الذي عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يجيء مثلا من احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا، وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل

وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول و اسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من بكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه ولبس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل وشبهه به اي بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول و الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لان الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك

غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه
عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي
بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا او في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة
اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة
عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغن عنه لان القرينة شاملة له وهي اما لفظية
نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا
متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون
المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي
مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو
ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه
اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب
والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافاة الاتصال للانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار
مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب
احدهما بالاخر انقلب معنى الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في

صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي
الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم
لانه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان
يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الاخر
وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا لان الحصر هيهنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا
واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي
الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير متصل به نحو ضربك زيد وجب
تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال
ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا
متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل
بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب
تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل قولك زيد اي فيما اذا كان
جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول
زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون

الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها فالتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف فيه الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر

مبحث التنازع

فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه وانما اقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له فمراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون بطريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية

قوله ليس من اقسام التنازع لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس شيئا واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا صح وضوحه من قوله بل هو اجتماع القسمين قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهرا وتنكيره ايضا ولا يكتفي انه يلزمه ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين عصام قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين بتة حالية مختلفين وحال ذي الحال هو الفاعل ايضا وهو معنى الفعل وهو المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر عصام

مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر يكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين وقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حالكون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ولما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه نوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدء به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه

قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني اتى المصنف خلاف الفراء مع محله فصار بيانه مغلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو انصب لكان واضحا بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول عصام قوله ورواية المتن غير مشهورة يقال فليغير عبارة المتن مع خلاف ما هو المشهور في تغييرها فينزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل ان يقول بتشريك الاول للثاني

تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته نقول ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمتهما الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين اي اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الثاني الفعل لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير ح راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار و من الحذف كما هو القول الغير المختار فنظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف

لا سبيل اذا الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو اَنَّما اَسْعٰى لِاَدْنٰى مَعِيشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ اَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ حيث قالوا قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول نعم بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين

وقال قول امرئ القيس كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منها اوذلك لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى اطلب لعز و المجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له

مفعول ما لم يسم فاعله

مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل

المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول بملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ اى الماضى المجهول او يُفْعَلُ اى المضارع المجهول فيتناول مثل اُنْفُعِلَ واُستُفْعِلَ ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة المزيدة فيهما ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول له اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل

فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زَيْدٌ بإقامة المفعول به مقام الفاعل يوم

الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع

باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام

الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه

بالمفاعيل اجيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام

مفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل

والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى

بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني

لانه عاط اي اخذ نحو أُعطِيَ زيدٌ دِرهمًا مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن

من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو أُعطِيَ زيدٌ عَمرًا ق

منها المبتدأ والخبر

وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات

او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم بينهما على ما هو الاغلب

فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي

اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل

اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز

به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين

او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي

الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه

لجواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه

قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا

عن نحو لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله

بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل

لئلا يخرج عنه قوله تعالى أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ واحترز به عن نحو اقائمان

الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز

تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة

الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام

فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو

ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو

اقائمون الزيدون فانهما خبر ليس الا جاز الامران اي كون الصفة مبتدأ وما بعدها

فاعلها ليسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهيهنا

ثلث صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان

خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة

قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو

الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب

في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما

يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير

للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول

المراد بالمسند به المسند به الى المبتدأ او يجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى

المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة

المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم عن

العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع

اما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة بمعنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد يتناول للمؤمن والكافر وحين وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار ويسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة اذا وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده

يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا اخيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم لم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ في نحو قل هو الله احد و

قد يحذف العايد اذا كان ضميرا القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن

منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر

غيرهما او ما وقع ظرفا اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا

فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدرا اى مؤول بجملة

بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم

الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف

لا بد من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى

ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر هو الافراد ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم و

جاز تاخيره لكنه قد يجب بعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما

له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب

تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام

وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب

سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره او اذا وجب

تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين

متساويين فى التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر

خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام

رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل منى دفعا للاشتباه

او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما فى قولك زيد قام ابوه

فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما

ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا

مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس هذا المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن

الفاعل

الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا

قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن

الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز

كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند

واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة

جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل

اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر

بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا

صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه

اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه

مصححا له اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل فى الدار

رجل فان فى الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقى المبتدأ نكرة

غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمنع

معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن فى جانب

المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو

على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر

وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل

او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد

مبتدأ اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان

الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه اى

تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير

تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا
ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى
مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد فجوز
العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان
التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضا المتعدد با
لعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف
ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط فهو
سببية الاول للثاني او للحكم به فاذا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه
المبتداء الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبره ويصح عدم
دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك
المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب
عدمه وذلك اى المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى
الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ما قلنا بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما
اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفي حكمه الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة
بهما اى باحدهما وفي حكمهما الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتيني هذا مثال للاسم
الموصول بفعل او الذى في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون
منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل
في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى

النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت و
لعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذى يصح دخول الفاء على خبره
على ما مر ههنا مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتداء
والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من
الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق
من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان
وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل فقط ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام لبيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة
بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا
تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا و
هم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل نقل الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل
فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد
بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما
القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على خبر
ما سبق ومما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى و
اعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا
لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او
عقلية جوازا اى حذفا جائزا او وجوبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو
الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك القصد ويجب

حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدا

المحذوف جوازا مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته

عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب

حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم

عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة

المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا

اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في

قولك خرجت فاذا السبع واقف على انه يكون اذا ظرف زمان تقديره على المذهب الصحيح

كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان

للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر

لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى في موضع

الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذي بعد

لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره

فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام

قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله

لولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي

جعلت الناس كلهم عبيدي هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها

فاعل الفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها ثانيها

كل مبتدا كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده

حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا

قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا

قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون

الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات

الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال

مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون

الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا

مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان

الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا بلا بسر قائما

اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا بلابسي قائما اذا كان عن الفاعل ولي ثم

تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا بلابس قائما ويجوز حذف ذي

الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف بلابس الذي

هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر

راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكو

فيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا فيلزمهم

حذف الخبر من غير سد شئ مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال

وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال

اى ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل

اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة و

عطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل رجل مقرون

مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون و

اقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك

مثل لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك وبقائك قسمي اى ما اقسم به فلا شك ان

لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه نحيب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

ومنها خبر ان واخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهى انّ وكانّ ولكنّ ولعل وليت وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند الى شئ اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاحداث اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة هى يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسما هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مؤول بقائم مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم

قد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا الكائنة لنفى الجنس اى لنفى صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه هو المسند الى شئ اخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اى بعد دخول لا اخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز انتفاع صفته على ما هو الظاهر ههنا اى فى الدار خبر بعد خبر الظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما التى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوع الذى خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال نفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما ترى خبرا فى مثل لا رجل قائم على الصفة

دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنها اي من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في ومع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او باسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا ويخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فيخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة

مبحث المفعول المطلق

٦٣

بفتحها للعدد فالاقل اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اى اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتت الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم تخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان الاسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن و الشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع ما اى موضع وقع المفعول المطلق فيه مثبتا اى ديد اثباته لا نفيه فانه لو اريد

اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا او ما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو نعل للمبتداء والى ما يشبه به نعله والى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة فالمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء و منها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه اى لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع

للتشبيه علاجًا اى حالكونه دالًّا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو له زيد
زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن
نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضَرْبٌ صوتَ حمارٍ وعلى صاحبه اى
على صاحب ذلك الاسم اى المذكور قائم به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به
صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ اى يصوت صوت
حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو
صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به
فاذا له صُراخٌ صراخَ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها
أى من تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا
محتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافًا
اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم
لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق
تاكيدا لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو
بالاعتبار ومنها اى من تلك المواضع ما اى موضع وقع مضمون جملة لها اى
لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقًّا اى حق حقا من
حق بحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم و
لها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه

يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث هو انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه
تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد
لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة
التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من
قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو قوله تعالى فارجع
البصر كرتين ينقلب اى رجعا مكررا كثيرا او فى جعل المثال من تتمة التعريف افادة
هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال
امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه و
رد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه
فصار لبيك ويجوز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اى اسعد لك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا
ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام

المفعول به

هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون
فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها
ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته
لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر
اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة
المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه
يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه

قوله وابلا لاجانب اى كما جاز ان يكون صفة سهلا جاز ان يكون المراد اهل الشخص فى مقابلة الاجانب ... فكانك قلت ابنت اهلك دارا بك
قوله واما وجوبا فيما تضمن آه وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وكقوله تعالى واما ثمود فهديناهم عصور قوله كوقوعه فى حيز ان آه
وكوقوع نعت سوكه بنون لان تقديمه يليق فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مهتم وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهتما بشانه
فان فى الظاهر عصور
قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر آه ذكر الجمهور ان ذكرا بعده ولا يقتضى الحصر عصور

فان مفعولها لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا
يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا
درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل
الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى
واما وجوبا ففيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم
يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من القرآن تكف
لسانك وقد يحذف الفعل العامل فى المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو
زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال و
نحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا فى اربعة
مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح
او الذم او الترحم نحو اخاك اخاك اى الزمه بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب
الأول من تلك المواضع الاربعة سماعى اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة
محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا و
سهلا اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا **والموضع الثاني** من تلك المواضع الاربعة المنادى
وهو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك
بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال فانهما نزلتا اولا
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤهما فهى فى
حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء

لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف
المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا
كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فانك اذا قلت يا محمداه فكانك
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله
صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف
نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا وتقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون الة
الطلب لفظية نحو يا زيد وتقديريا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف اعرض عن
هذا او للنيابة اى نيابة لفظية او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا
او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته
فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة
وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه كلا جزئى الجملة اى الفعل والفاعل
مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل
مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى
تقدم بيان البناء والخفض وبين على النصب لقلتهما بالنسبة الى النصب وطلب
الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على

الضم والألف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخل وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب و

التهديد

التهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما فكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا و اجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة لان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره معتبرة عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف و اما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا و القسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا تنوين لنصب رجلا لا تقييد له الا انه

منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا
حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من
القيدين بمثال يشمل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع
ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من
ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة
كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا
لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان
توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان عمرو لان
المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة
ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلت
المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا
شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت
فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية و
المشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن
الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل
التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد
اي التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء
نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف

بحرف

٧٣

بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف بغير الممتنع
دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر
لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على
المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة
واقتصر على مثالها لانهما اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون
على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو
ابن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه
لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم
التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل
الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم
يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي
عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة

منصوب بالاحتمال المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا

حسنا وجهه طريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث انتفى انتفاء كل من

القيدين بمثال يشمل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع

ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من

ان يراد بهما معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة

كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة و توابع

المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا

لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان

توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا لا وعمرو لان

المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة

ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلت

المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا و لا

شبيه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت

فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية و

المشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن

الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في

التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضهما من قيد فصل

التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد

اي التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء

نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك

لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف

بحرف

دخول يا

لان بناء

حملا على

المفعولية

فانصرع

يا زيد و

بن احمد و

مع بحوزه

على التجا

ولكن لمثال

ابن العلاء

لما امتنع

التبعية وناد

المعطوف

المذكور كالخ ... يل اي فابو العباس مثل

الخليل في اختيار ... جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم

يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي

عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا

والمضافة عطف على المفردة اي و توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة

الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى

لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة

علم المعاني ما هو البيان   علم البيان هو ما به عرف

مطابق لمقتضى المقام   ايراد معنى بطرق مختلف

علم البديع هو يعرف به   وجوه تحسين الكلام فانتبه

تعريف علم معاني اينكه هو علم يعرف احوال الالفاظ العربية التي

بها يطابق مقتضى الحال   موضوع علم معاني دلالة لفظ است كه بحث

كند مي كند از عوارض ذاتي او كه مطابقه مقتضي حال باشد ثمره

او فهم جمله بلاغت است كه بحث بر فهميدن معجزه بودن كلام الله است

على

فيد عا يا زيد به آه قيد يجوالمعنا دون لفظ المبنى انما لانه حقيقة فيه في مبنى دون غيره ويريد من توابع المنادى التوابع من كل وجه اعنى التوابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجئ في كلام الشارح تحقيقه عدم تقييد التوابع انما باجزه ففي هذه هنا هسيجئ في كلام شارح فلم تتبع كلامه تابعه شيخ عفى

قيد لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ ٧٢
هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو
تابع

مستثنى باشد وصحيح است
مذكور نحو التجيب الا مواشد
او غير مضافة وصحيح است
محذوفا باشد نحو التجيز اى ارشد
او مضافة او مذكور نحو التجيز
اى مواشد

الوجيه
التوابع كلها بل في بعضها ...
التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما ...
اى التاكيد المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء
نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف

موصوف او بدل منه لما حصل من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به عفى

قوله والصفة قال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر وارتفاع العالم وانتصابه في يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوى في جميع الاحكام عفور

قوله وح لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب بالاولوية واسه

بحرف

بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف لغير الممتنع
دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر
لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
حملا على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على
المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة
واقتصر على مثاليهما لانهما اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل
بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع
مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون
على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو
ابن العلاء النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه
لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم
التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل
الخليل في اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم
يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى
عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة

ويا رجل عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا
عليه نغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم
المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود با
لذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في
الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي
حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد
بشر ويا زيدا اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا
زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم
اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه
مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضمة
لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني
ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه
مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كونه اي الابن مضافا الى علم
آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى
المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع
بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته
الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا
يا ايها الرجل بتوسيط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف

باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا
ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا
وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا
هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون بحركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية
التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة
الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا
رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو
المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى
المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله
الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه
ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة في مثلهما لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي
تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا
عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا [illegible]
كليهما حكموا بانه شاذ شذوذا وقلت اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في
تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة

في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب ولما الضم في الاول فلانه منادى
مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم
الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي
اجازا الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او
تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت
لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر
ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى
المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها
مثل يا غلامي وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا
غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان
النداء موضع التخفيف لان المقصود من النداء غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين
حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه
الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او
القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح
اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا

غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا
امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا
ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على
على نقل حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا
امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع
بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا
الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى الاب
ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي
فقالوا يا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ في
المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة
الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم
شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع
ضرورة اي لضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى
حذف في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية للحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى و
يعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع
الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في اخره راجع الى الاسم وشرطه

اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعًا فى المنادى على
التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او
حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر
المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس من اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع
الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا
بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المصنف المندوب لانه غير داخل فى
المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع انه
وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره
لمد الصوت واظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة
محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى
اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة ندائه
العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص
الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن
علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبال ابقاء نحو ثبة وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه من ترخيمه
كثرة استعمال منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كيفية الحذف
بسببه فقال فان كان فى اخره اى فى اخر المنادى زيادتان كانتا فى حكم الزيادة

الواحدة

الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما
زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء
من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب
غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان فى اخره حرف صحيح اى صحيح اصلى
لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه
لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مهدى
مدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو
او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى
الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو
اى والحال انه فى اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور
وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب
وانما لم يوخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون
يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان
الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما فى الثانى فلانه لما حذفت الحرف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة
الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وملت عن النقد وان كان مركبا ويعلم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف
الاسم الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة تاء التانيث
فى كون كل منهما كلمة على حدة ضمت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة فحرف واحد اى يحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب
حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى

حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفى ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل ذلك للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها الا وا لاشتهار صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء وليشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب و المتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة و الحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا ويلاه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكم المنادى يعنى انه وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب و

لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى اخره اى فى اخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا غلامكيه اذ لو قلت وا غلامكاه لالتبس بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم اذ لو قلت وا غلامكماه لالتبس بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيدا الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجىء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجىء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف

قوله نحو اللهم قال الفراء اصله یا الله امنا بخیر فخفف بحذف لکثرة الدوران علی السن الاکثر علی ان اصله یا الله فحذفت حرف النداء وعوض عنه المیم المشددة ورد الفاضل الرضی کلام الفراء بانه یقال اللهم لا تؤمهم بالخیر ورد هذا الکلام شیخنا البهائی فی حواشی الاربعین بقوله ویجوز ان یکون اصله اللهم امنا بخیر لا تؤمهم بالخیر نعم یتجه کلام الرضی لو سمع منهم اللهم لا تؤمنا بالخیر لحصول التنافی فتح فکانه قال امنا بالخیر لا تؤمنا بالخیر والظاهر انه لم یسمع انتهی وظنی انه قد سمع وهو بعینه المثال الذی رد به الفاضل الرضی کلام الفراء وقد شاع فی المحاورات التعبیر عن امثال هذه العبارات المشتملة علی تبعید الخیر عن المتکلم بلفظ الغیبة وان کان المتکلم اذ قال لها یعبر عنها کالالفاظ التی یعبر بها عن نفسه نعمه آکه

٨٢

بالنداء کیا رجل او لم یتعرف مثل یا رجلا لان ندائه لم یکثر کثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم یسبق الذهن الی انه منادی والاشارة ای واسم الاشارة

لانه کاسم الجنس فی الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فیهما مد الصوت

وجوز الکوفیون حذف حرف النداء منه اعتبارا بکونه معرفة قبل النداء

والحذف بیانیه فبقی علی هذا من المعارف التی یجوز فیها حذف حرف النداء العلم سواء کان مع بدل عن حرف النداء کلفظة الله فانه لا یحذف منه الا مع ابدال

المیم المشددة منه نحو اللهم او بغیر بدل نحو یوسف اعرض عن هذا ای یا یوسف والمنادی ای اذا وصف بذی اللام نحو ایها الرجل ای یا ایها الرجل او بالموصوف بذی اللام نحو ایهذا الرجل ای یا ایهذا الرجل فلا یجوز الحذف من ای

هذا من غیر ان یوصف هذا بذی اللام والمضاف الی ای معرفة کانت نحو غلام زید افعل کذا والموصولات نحو من لا یزال محسنا احسن الی واما المضمرات

فیشذ ندائها نحو یا انت ویا ایاک وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فی اصبح لیل ای صر صبحا یا لیل حذف حرف النداء من اللیل مع انه اسم جنس شذوذا

قاله امرؤ القیس حین کرهته وفی افتد مخنوق ای یا مخنوق قاله شخص وقع فی اللیل علی نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع

انه اسم جنس شذوذا وفی اطرق کرا ای یا کروان وفیه شذوذان حذف حرف النداء وترخیم غیر العلم قیل هی رقیة یصیدون بها الکروان یقولون اطرق کری اطرق

کری ان النعامة فی القری فیسکن ویطرق حتی یصاد والمعنی ان النعامة التی هی اکبر منک قد اصطید وحمل الی القری فلا تخلی ایضا وقد یحذف المنادی

لقیام قرینة جوازا نحو الا یا اسجدوا بتخفیف الا علی انه حرف تنبیه ویا حرف نداء ای یا قوم اسجدوا والقرینة امتناع دخول یا علی الفعل بخلاف قرائة الا یسجدوا

بتشدید اللام لانه لیس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها

فی لام لا

قوله ای مفعول به اضمر عامله فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بیان مفهوم ما اضمر عامله فی شرحه التفسیر لا بصدد بیان ما هو من افراده فی هذا المقام ولبعد معرفة عموم مفهومه یکفیه العقد بما هو المراد فی هذا المقام وقح التعریف للعام ولهذا جعله حیث تعریف الاسم لا المفعول به وان فیه کان تخصیصا علی انه اعم من المفعول به وهذا من فوائد لفظ الکل فی التعریف قد تفرد به المقام وقد تفردت به ولا یبعد ان یقال الاحکام التی ذکرنا بعد ایضا لم یختص بالمفعول به بل ذکر علی وجه العموم وهو مرجح الاجمال فی بحث المفعول فیه عصام الدین

٨٣

فی لام لا یسجدوا ویسجدون فعل مضارع سقط نونه بالنصب **الثالث** من

تلک المواضع الاربعة التی وجب حذف ناصب المفعول به فیها ما ای مفعول اضمر

ای ترک عامله الناصب له علی شریطة التفسیر الشریطة والشرط واحد واضافتها

الی التفسیر بیانیة ای اضمر عامله بناء علی شرط هو تفسیره ای تفسیر العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بین المفسر والمفسر وهو ای ما اضمر

عامله علی شریطة التفسیر کل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زید ابوک

ولا یرید به ان یلیه الفعل او شبهه متصلا به بل ان یکون الفعل او شبهه جزء

الکلام الذی بعده نحو زیدا عمرو ضرب وزیدا انت ضاربه مشتغل ذلک الفعل

او شبهه عنه ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بالعمل فی ضمیره او متعلقه

ای متعلق ذلک الاسم او متعلق ضمیره وحاصله ان یکون الفعل او شبهه مشتغلا

بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فیه بسبب ذلک الاشتغال

لا بسبب اخر بحیث لو سلط بمجرد رفع ذلک الاشتغال علیه ای علی ذلک الاسم

هو ای ذلک الامرین الفعل او شبهه بعینه او مناسبه ای ما یناسبه بالترادف

او اللزوم لنصبه ای لنصب احد هذین الامرین الاسم بالمفعولیة کما هو الظاهر المتبادر

فبقید الاشتغال بالضمیر او متعلقه خرج نحو زیدا ضربت وبقید الفراغ عن

العمل فیه بمجرد ذلک الاشتغال خرج نحو زید ضربته فان المانع من عمل ضربته

فی زید لیس مجرد اشتغاله بضمیره لان عمل معنی الابتداء فیه ورفعه ایاه ایضا

مانع عن ذلک وبتقیید النصب بالمفعولیة خرج خبر کان فی نحو زید کنت ایاه

وهنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمیر مع تقدیر تسلیطه بعینه والثانیة

اشتغاله بالضمیر مع تقدیر تسلیط ما یناسبه بالترادف والثالثة اشتغاله

بالضمیر مع تقدیر تسلیط ما یناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق

قوله بالابتداء يعتد ابريح الابتداء انه زهو العامل في المبتدا او والخبر وح لا يتعين بذكره كونه مبتدا او د ... من حذف مسند ومسند اليه وفيه انه يلزم ح خروج نحو زيد ضربته عن هذه الضابطة و اندراجه في الضابطة التي تليها

قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع
اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له

والبتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف بعد امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق و زيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه بنصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيد من زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب متى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك

على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل غير طلبا كالامر والنهي خص الطلب والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب حترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار ح هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل و مثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرج زيد وعمرا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا و بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل و بعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه و بعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه و زيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف

الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي
اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم
المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند
خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر
في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود
فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا
بينه بوصف التفسير وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل
شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء و
جعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة
لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه
مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي
الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم
الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة
الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت
السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت التفاوت
في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنهما قلنا هذا باعتبار المنتهى

واما

واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف
الشرط والمراد به ههنا ان ولو واما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق
من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب النصب بعد
حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا
زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار
على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر
بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا
مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر
ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب
به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يراد فيه الفعل
المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك
فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد
ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان
كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف
ظاهر الاية فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في

الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتحملوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا بفيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطها بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والا فهي جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير

وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن
شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيراً اي حذر ذلك المعمول تحذيراً فيكون مفعولاً مطلقاً او ذكر تحذيراً
فيكون مفعولاً له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكرراً على صيغة
المجهول عطفاً على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكرراً الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى
المعمول اشعاراً بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان
مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد
نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى
التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من
نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيداً
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير
مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير
بعد واتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل
نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر
مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين
فينبغي ان لا يكون تحذيراً وليس كذلك فانه ايضاً تحذير واجيب بانه تابع للتحذير و
التوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد ونقول انه في قسمي النوع الاول بالاول
الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اجعل القرآن لنا في الدنيا قريناً ومعيناً
وفي القبر مونساً وانيساً وفي القيمة شافعاً
وشفيعاً وعلى الصراط هادياً ودليلاً وفي
الجنة شفيقاً ورفيقاً ومن النار ستراً وحجاباً
وبالخيرات كلها دليلاً وامناً واماناً اللهم
اغفر له يا الها رحم الله من يقرأ الفاتحة مع
الصلوة برحمتك يا ارحم الراحمين الصلوة

تنوين نون ساكنه ادغام کن در يرملون اظهار کن در حرف حلق
درشازسیجه اخفا بدرر درمابقی

الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الا ان كل شئ كان في صحائف اعمالهم فهو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدا والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتمحلوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا وفيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطها بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط فجملتان اي فهما جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع **الرابع** من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير

وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت من ذكره وهو في اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه المحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما تبعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وتبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير بين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما التحذير منها والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقال بتقدير بعد واتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد ونقول انه قسم النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف

ونقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه

هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة توضيح للمعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وظاهر كلام المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان

الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منهما محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان اي المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في ذلم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان

نقول ضربت زيدا فى البلد فعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل

فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة

الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل تكون مفعولا به وقيل

معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار

صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ وينصب

اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت

اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل

فيه بعينه كما مر فى المفعول به

المفعول له

هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او

بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور

اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب

من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت

كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت

زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه فى ضربته تاديبا قلنا المراد

المذكور معه فى التركيب لكنه هو فيه ويرد نحو اعجبنى التاديب لكن ضربت لاجله

اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل

لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه

وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما

وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق

يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير

لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود

عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

بان صحة تاويل نوع بنوع لا تخرجه فى حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث

ان معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها

وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام

فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده

وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح

القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليل

الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او فى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى

خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله

عليه السلام ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة

عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل ابقائها فى اللفظ والنية فلا حاجة

فى ابقائها فى النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال

وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها

كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن

لفاعل الفعل المعلل به اى يتحد فاعله وفاعل عامله احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو

جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما

نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار

او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا

فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب

ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان

الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو

اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه

المصدر يتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها

المفعول معه

اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل صاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الملازم للنصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادة تراباها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسيط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد

الفعل

الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو

وانما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد

جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو

الحال

الرابع من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعو

قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فيه توجيه بعيد لكن المصنف ذكره في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من سوق المعنوي ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثر مع انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور عصور

حال مؤكدة | حال منتقلة | حال موطئة | حال مترادفة | حال دائمة | حال متداخلة

المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من نحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعليته الفاعل او مفعوليته المفعول باعتبار معنى يفهم من نحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به فكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان يأكل لحم اخيه ميتا مقام ان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزئه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرء ما تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعليته تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعليته الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج منه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا

زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا فلا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وبصيغة زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام وعاملها اى عامل الحال اما الفعل المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من نحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى الحسن اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اى في اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او وقعت في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم

مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدا وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اي ارسلها معتركة اي متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف عن نغص الدخال اي من انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عسى لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متاولة بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي يعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدا وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على

العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة لمصدر اي رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة

اى على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان لهيئته وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا لا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا فى قولهم هذا بسرا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل و هذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا وتكون اى الحال جملة لدلالتهما على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال و اجرائها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ ولما

كانت

كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو و الضمير معا لقوة الاسمية فى الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب جاء زيد وهو راكب و بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى الحال المؤكدة فلا يجوز الواو وبقوله هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعفه لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جائنى زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفى او الماضى المثبت والمنفى بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جائنى زيد وما يتكلم غلامه او جائنى زيد وما يتكلم عمرو و الماضى المثبت نحو جائنى زيد وقد خرج غلامه او جائنى زيد قد خرج غلامه او جائنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جائنى زيد وما خرج غلامه او جائنى زيد ما خرج غلامه او جائنى زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضى الى الحال لفظا على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه

الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه بخلاف الآتي المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا انه مضي انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك للنفي لان النفي استمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل

ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة و المنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقدير ان عندي ان يقدر تجتنك عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية

فائدة

فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط

التمييز

اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو تركه مبهم ويراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات اي عن وصف فاحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا سلف ان الموضوع له معنى معين ممتاز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل وغيرهما و

مبحث التمييز

الا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى او بغداديا واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين غالبا اى فى غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق فى ضمن عدد نحو عندى عشرون درهما وسيأتى ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد واما فى ضمن غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير فى هذه الصورة هو المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فصار

كلاما تاما فيشبه التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها الا ينتصب التمييز عنها فلا يقال عندى الراقود خلا فيفرد اى التمييز ان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اى التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليهما فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى فى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اى المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما انتفى التمييز جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون تاما بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عشرو درهم اما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرى رجب وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة

عشرين الى رمضان اذا اريد عشرين رمضان او اريد اليوم العشرين من رمضان فلا
يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الاعلى قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن
غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار
كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى
خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور
غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة
والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن
نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى
طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها
تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى بمجرد النسبة لا
غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم
الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص با
لمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه
و لمتعلقه وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة
امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا
وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب
الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير
اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين

اضافى

قوله
لكن لما كان
الابهام فى طرف آه
الابهام فى طرف النسبة لا
يستلزم ابهاما فيها ورفعه لعدم
التلازم التمييز الا ترى ان قولنا عنه رطلا
لا ابهام فى النسبة فيه وانما الابهام فى الظرف وبازالة
الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن الطرف
نحو طاب رطل زيتا فان الطرف فيها
على ابهامها فكل من الحكمين
اعنى قوله الابهام
فى طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله رفعه عنها يستلزم
الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدر عصام

اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد منهما متعلق با
لمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل اعجبنى طيبه نفسا
وتركه لانه اظهر التمييزات والاخفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على
وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما
كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة
على ان يكون الضمير معلوما معينا والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى الاصل
اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل
من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس
ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما الاصفة يصح جعله لما
انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه و تارة
لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا
عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا
عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن
التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو
لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا فى
المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له و لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد

وللفاضل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق فيها ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من استثناء الاول فيكون معناه فيطابق التميز في الصور جميع ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس وجوابه انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة التميز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور المذكور وهو المطابقة بالجنس وعدم المطابقة فيه قلنا لا نسلم ذلك لكثرة احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع وح لم يطابق التميز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا الاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت الافراد لاتحاد هذه الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت الانواع لاختلافها بالحقايق والماهية شرح

من وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد اباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنيته واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتميز هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما اولته بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه المتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو

لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من تزاد في التميز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا دينارا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل غيره من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم تميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قوله ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا نظرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر

اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كاد نفسا بالفراق تطيب

على تقدير تا نيث الضمير فى تطيب فانه يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على
تقدير تذكير الضمير فضمير كاد الحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اى وما
كاد الحبيب نفسا بطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيث
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ
المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب تكلف وتعسف غير قادح فى التمسك
المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما
كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد
معرفته فقال **متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج** اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن
غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع **عن** حكم شئ **متعدد** جزئياته نحو ما جاءنى احد
الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى
ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى
احد الا زيد **بالا** غير الصفة **واخواتها** واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى
القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها** اى بعد الا واخواتها **غير**
مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا
فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى
مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما ينفطن له من تعريف قسميه
اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما
للاختصار **منصوب** وجوبا اذا كان واقعا **بعد الا** لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة

تبذ به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لتلا يذهل عنه **فى كلام موجب**
اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام
غير موجب لانه ليس بواجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرات الا يوم
كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا
فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا انه يقال الحاجة الى
هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى
نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول **او مقدما** عطف على قوله بعد الا اى
المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان فى كلام
موجب او غيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل
على المبدل منه **او منقطعا** اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد
الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا **فى الاكثر** اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم
قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط فهو لا يصدر الا بطريق السهو
والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا
فهيهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين
فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ اَمْرِ اللّٰهِ اِلَّا مَنْ رَحِمَ اى من رحمه الله فمن
رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا اذ كان بعد

خلا وعدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز مثل جاءنى القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل اليه فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن او الحذف فى الايصال فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما عدا وما خلا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او بعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت تجاوزهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئنى اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر وملتزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية والله اعلم.

لاتستعمل

لاتستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما لانهما قائمة مقام الا وهى لا يتصرف فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متأخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بغير واسطة بالاصالة ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فانه صحيح مثل ما ضربنى الا زيد اذ يصح ان لا يضربك المتكلم الا زيد بخلاف ضربنى الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا

يوم كذا اي ونعت لقرائنه كل يوم الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام
الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا
فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما
جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب اما اشتراكها في تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات
الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومع تمامه ومن اجل
ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا
على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لا تناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صور

قوله لان نفي النفي اثبات اه اي
يستلزم الاثبات لا انه عينه فان
الاثبات ...

كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال
وقلته وظيفة اللغوي عصام

الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع الموادّ الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من
يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه على الموضع اي يحمل على
موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد
الا زيد فزيد بدل لانه مرفوع محمول على موضع احد المجرور محمول على لفظه ومثل لا احد
فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لانه منصوب محمول على لفظه وقوله لا
يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة الشيء المستثنى قيل انما
وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من
ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية
لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا
تزاد الا بعد النفي اي بعدما صار الكلام منفيا لا بعد الانتقاض للنفي بالا لانها لتاكيد النفي
ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة
قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته
شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا التي كالنصب لحاصل بالعامل فلا بد من
تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديره لان الملك لا يعمل فيه وما دام لا تقدر لا حقيقة
اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل واما حكما اذ الكثير يدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكمه الى
فانه في نية التقدير حالكونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات

يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لا تعمل ما ولا عملها للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيئا مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل فيها اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا المستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد كونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لانه لما تعذر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل لا يدل الا انها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني زيد غير زيد وقد استعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع

اي وانما يحمل على غير فوجب ان يكون موصوفها مذكورا الا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مثنى فيدخل فيه ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يبعد المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل ورجال واما بعض منه معلوم العدد كقوله على عشرة دراهم او عشرون و انما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدد هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا لانه قد ناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع الوالد الا الله فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنهما الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنهما الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة

واذا كان المستثنى منه جمعا لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه لان ذلك الجمع كرجال مثلا كما يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ...

بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا

يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في تعبيره اي تعبير

جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ثم مذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة

مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما جاءني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه

اكثر المتاخرين متمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان الا

الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف

ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف

اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما

الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف

اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى وسواء زيد فكانك قلت مكان

زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين

يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول

الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه

عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك

ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية نحو قوله تعالى لقد تقطع

بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها

دستر فيها في قسم الفعل انشاء الله تعالى

هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احد اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها

ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك

انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا

يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا

بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف

دليا

دليلنا من افرادا المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها

للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما

وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق

في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حالكونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة

المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا

كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ

والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس و

كذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر

نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا غير كان واخواتها

لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها

في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في

مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول

ورفع الثاني وهو اقوىها نحو ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما

نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير

اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير

فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب

الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا

انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا

فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا

منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت

وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا

انطلقت نعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف للاثم اذ لا اثم فيه فاقتصر المصنف
على الاول لانه اشهر اسمان واخواتها وسنعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول ان او احد اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى
البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان
زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا
لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا
مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه
من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر
حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال الاسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف
وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه
هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا
القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي
يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف
في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الا
منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل
مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك
على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير
واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او
مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليتفرع عليه قوله فهو مبني على ما
ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا لحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به

اي على

اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار
والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى
من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف
استحقهما النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اي الاعراب فان كان
اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك
المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط
كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد
في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد
ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتدا
اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن
التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة
فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا
لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة
ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب
دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان
ابا حسن كنية علي عليه الصلوة والسلام ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر
فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا

لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بنا ديلة يفيصل بين الحق والباطل الا شتهاره
بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان
الظاهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل
العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب
التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد والخبر
محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله
ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح
الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول
فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
وان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا
قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية
زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان
يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء
بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا
بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على
ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون رفعه للالغاء
لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الالغاء انما التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل
فيها لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة

على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا
وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على
جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي
تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام و يتغير
معناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو الا
رجل في الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض
كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء
واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فانه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الا
ستفهام ولكنه موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني
رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى
التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني الاول
اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا التالي
ومابعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم كريما في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف يليه حال بعد حال وصفة مفردا احتراز
عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وظريفا وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح
حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة
والمبني في قوله ونعت لمبني اشارة الى مابني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه لو ثني المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء
باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال

والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي

نعتا للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فلبس مما يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعا نما في الاعراب دون البناء رفعا
حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع
وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والآن اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى
فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب
وقد مرت امثلته في بيان فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف
نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام
لك والفرس واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما
سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبني فيجعل منصوبا وبان يحمل على المحل فيجعل
مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة
الفصل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفي بلا فيه الا كثير الخو لا حول ولا قوة مثل لا
اب وابنا فاين في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
نادرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا
ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس
لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف
النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له
ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا لها وقد جاء
على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة تشبيها له اى اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه
انما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه

كثيرا وقوله ابو مبتداء وارتدى خبره وعلى هذه الرواية عبارة عن مروان وابنه على سبيل البدل والجملة خبر المبتداء والجملة الكبرى اعنى المبتداء مع خبره في محل الجر بانه مضاف اليه لاذ

له اى للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو
الاختصاص اذ المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جاير تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل
هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة
وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم من ما يفهم من غيره ومن ثمة اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين
انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اى في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما
هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته
في اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد
بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير
الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير اضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا
لا يتم الا بتقدير الخبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما
بينهم ولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل و
جمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين
المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المضمر بفساده لما عرفت ويحذف
اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع دلالة ...

قوله وهو الاختصاص وبيانه ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك مثلا اصله اب لك

يكون اجحافا وقولهم لاكزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا
اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين** بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا انما
وكذا اسمية اسمهما لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل
اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في
لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فيذهبون الى اهمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما و
لا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجاز
هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم فاذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما
زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما لانه كان مع
واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل للمشابهة
بليس فلما انفصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها
لمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في
العمل واذا عطف عليه اي على خبر ما بموجب بكسر الجيم اي بما اطلق بعيد الايجاب
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي
فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم
المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان

بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس
علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما
عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل
بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه
والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب
سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف جر ايضا لفظا كل اسم حقيقة
او حكما ليشتمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك
المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
بخلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرط ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا
لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عن تنوينه او ما قام مقامه
من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي
فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص
او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا
التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن و
التصحيح في شرحه لان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر
لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر
مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام

تقويته للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه فى قولنا زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما
فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا
فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان
هذا التخصيص حاصلا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فايدة الاضافة اللفظية
الا التخفيف فى اللفظ وهى اى الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد
معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام
زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد و
احترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهى اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما
بمعنى اللام فيما اى فى المضاف ليس عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف
وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فى جنس المضاف الصادق عليه
وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما
عموم وخصوص من وجه واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما
مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساو له
كليث واسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فان كان المضاف ليس ظرفا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى الخاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك

خير من

خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة
الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى
اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد فهو اى كون الاضافة
بمعنى فى قليل فى استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب
اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد
الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين
قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم
من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم وتفيد اى
الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف مع المضاف الى المعرفة لان الهيئة التركيبية
فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين
تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت
قد يقال كجاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا يضره ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك على
خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف و
ان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد
يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل
اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا

قصد للذكر بما تلى فى المثنى الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصاً اى تخصيص المضاف
مع المضاف للنكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه
غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان
معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت
عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو
التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم تعريف المعرف فما
بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال
التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبدل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم
تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافى والديار البلاقع واما ما
جاء فى الحديث من قوله عليه السلم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة

نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مضارب
المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن
الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض المعا
عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة و
التخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او
حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد
واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام فان
اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم اليه
للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام
اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير
واستتاره فى الصفة ومن ثمة اى ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة ومن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة
صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد بالمشار اليه بثمة
وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف و
انتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان
يكون لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها
فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز
تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب

زيد لعدم التخفيف لأن تنوين الضارب انما يسقط للالف واللام لا للاضافة واشار
انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا انتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة ابواحه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد لما انه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد
الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف
عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض
البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان و
عبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب
مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ النص
فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال
رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا يزجى خلفها اطفالها اى يمدوح الواهب المائة الهجان اى البيض من
النوق ويستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل
الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اى راعيها انسبها الى العبد
لقيامه بحق خدمتها او عبيدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة
جمع عائذ اى حديثات النتاج حال من المائة يزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة

المعلوم

المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او
على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع مالم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما انه قاسه على الضارب الرجل
والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في
الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم
جوازه كما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال انه في قول من
قال يعني سيبويه واتباعه انه اى الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة
فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا اى لحمولية على ضاربك فانه فاعل المفعول له والفعل
المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسما الفاعلين والمفعولين مجردا عن اللام
بمفعوليهما وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا
التخفيف في ضاربك جوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة الا
للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد فالدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور ذلك قبلها على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك

كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال الضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم
انما سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوزان يكون اصل
ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذفنا التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من
باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينهما قبل الاضافة للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب احد
فاعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل
الضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولذلك نجعل كل واحدة منهما اشارة الى
مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة
مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم
يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول و
ارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي
بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر
ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا
يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في

كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي
صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك
يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع قبل مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منطويا
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على
الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم
قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص لكونه صالحا لان
يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى
جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والجثث وحبس و

منع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
الناطق لعدم الفايدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد
الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه لغوا لا فايدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم
وعين الشئ فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين
عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيهما خفاء ويرد
على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر
فاجيب بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جائني
سعيد كرز فالمعنى جائني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالا
ضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف
النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو وياء ما قبلهما ساكن
وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليهما الحركة لمعاونة
خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في
الوقوع بعد استراحة اللسان وكما لا يثقل عليهما الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي ودلوي وظبيي في الصحيح
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في انهما الاصل والصحيح انه
الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن
حقيقة او حكما والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان
كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة

لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي
الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبتها ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي
لا ينقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم فاسقط النون للاضافة وادغم الياء
في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبلها الا انها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها بالحركة
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة تبقى ما قبلها مفتوحا
كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء
المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لعدم التقاء الساكنين ان لم يتحرك واختير
الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي
اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي
بلا رد المحذوف لجعلها نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما
وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي
مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص
في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به
ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت
الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا
فداكم وتقول اي الامر فائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي في هني بلا رد المحذوف عند

قوله كالكاهل على الكواهل في كتب اللغة الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل والعارض فلم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان فاعلة الوصفية ايضا تجمع على فواعل ويصح تانيث الكسر التابع بانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقتها ويعبث جنس الثاني التابعة دون التابع عصام

قوله واذا قطعت هذا بحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة كهذا دلو وعصاو يد وجنب واللغة ادنى منها اي كسواء عصام

قوله وضع وصلة بها نبه انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو واضافوه اليه نعم انه

الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي مع اكثر مواد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حمٌ وحمُك ورأيت حماً وحمَك ومررت بحمٍ وحمِك ومثل خَبْءٍ بالهمزة فيقال هذا حمْءٌ وحمْؤُك ورأيت حمْأً وحمْأَك ومررت بحمْءٍ وحمْئِك ومثل دَلْوٍ بالواو فيقال هذا حمْوٌ وحمْوُك ورأيت حمْواً وحمْوَك ومررت بحمْوٍ وحمْوِك ومثل عصاً بالالف فيقال هذا حماً وحماك ورأيت حماً وحماك ومررت بحماً وحماك مطلقا اي جواز جميع مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورأيت هناً ومررت بهنٍ وهذا هنُك ورأيت هنَك ومررت بهنِك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

هو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان في ان ضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر

متى

متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فتدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة وحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد للعالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال و يا زيد العاقل و لا رجل ظريف ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس و بالجنس لا للافراد و بالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع و الحد مدخول كل هو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة

من المواد احتراز عن ساير التوابع ولا يجد عليه البدل فمثل قولك اعجبني زيد علمه المعطوف
في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم
على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني
زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة
كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن
الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة
اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب احوال الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى
المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي
وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل
على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل فلا يصح
جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فانه يدل باعتبار دلالة التركيب
مثل هذا التركيب على كمال الرجولية فيصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة
والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة

فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى
حاصل في ذات فيقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان الدلالة
على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي
مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك
النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية با
لنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال
الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته و
بحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في
كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى
فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او
كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف
يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث كالفعل يشبهه بمعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او

مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق
الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا
بذكر او يونث جوازا نقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاما
هما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورا ومعمورة داره
مثل يعمر او تعمر وقائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي
كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث وتونث في المؤنث
المونث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين و
بامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية و
عدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهته للفعل
في الخمسة البواقي عن هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه
غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة
البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعد
غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى

ظاهرها

اعلم ان الاسماء بالنسبة الى الوصف والوصف بها ثلثة اضرب اسم لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر واسم يوصف به كالعلم واسم يوصف ولا يوصف به وهي ثلثة اصناف ما فيه الالف واللام والمبهمات والمضاف ...

ظاهرها ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا
ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر لان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف فلا توصفهما اذ لا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى
الوصف الموضح الوصف للمادح والذام طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر
معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات الا على قيام معنى
بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي وقال لم يذكر
المضمر انه لا يوصف بالضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي
الموصوف لمعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعنى بمعنى الصفة يعني اعرف منها
لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف ومساويا لها لانه لو لم
يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادنى منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
بينهما مساواة ومن ثمة اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام
الا بمثله اي بذي اللام او بالموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام كما عرفت بينهما من
المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندنا امس او بالمضاف
الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها
اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب

هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت
بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما
الابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه
يتصور بمثله لانهما مرد لا يليق بالمضاف المكتسب لتعريفه من المضاف اليه لانه كالاستعارة
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول
عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي ومن
اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن
مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف
تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك
النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على
زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة بالنسبة فقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها وقوله مع
متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع
ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا
شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا
المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين

ذلك

ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير
فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها
صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم
ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري في وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد
اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها
منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن
المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو
كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما
بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالتها فيهما على ما تدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة
في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل والا انه عطف

عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده بمنفصل مرفوع استقلالا ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الآن يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اى ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فقرر في اعادة المرفوع له مدلة ولا يكتفي بالفصل لان الفصل انما يجوز الا في جواز ترك

التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور الاختصار فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فعمل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو القوم جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور فالمتصل يخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط

قوله او محمول على نكارة الضمير اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشارح ذكر جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبنى على ما ذهب اليه الشيخ الرضى من ان الضمائر الراجعة الى النكرة اذا لم يكن تلك النكرة مختصة بحكم وصفه كانت نكرات فقوله

قوله ولا ذاهب عمرو الا الرفع فاذا قلت ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فهذا جائز ولكن ليس على عطف ذاهبا على قائما وعمرو فاعل ذاهب لانه لو كان معطوف عليه لفسد على ما ذكرناه ولكن على ان يكون ذاهبا عمرو جملة معطوفة على الجملة التي قبلها وقدم الخبر بنيها على الاسم كما كذلك قلت ليس زيد قائما ولا عمرو ذاهبا شرح المقصد

ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب وخفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب

رابطة المعطوف عليه للمعطوف ولك ان تقول ان فاء السببية تفيد معنى الجملة الثانية رابطا لها بما ربط بالمعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن فجواب اخر بتقدير الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية والاستفادة ما هو رابط للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الجملة الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقب طيرانه عصام

فيغضب زيد يطير انه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين مختلفين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد لانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر

اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه

ثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع توهم السامع به التجوز اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل لئلا يتوهم السامع ان تريد بالقتل الضرب الشديد فيجب ح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضربه هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل او اجمع واخواته وكليهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقته لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول في معناه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا لا يجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد

الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا وحروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محفوظة محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني ولما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة والجمع بنا ويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها

مفرداكان او جمعًا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكو الافراد لان الكلي

مالم يلاحظ افرادها مجتمعة ولم تصح اجزائه لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك

الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد

بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى

في الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق

اجزائه الاحسا والاحكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا

بالنفس او العين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس و

العين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل

وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد

اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني

نفسه التبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة

اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب و

المجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك

نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد

بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع

المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد

بالفاعل لان كلا واجمعين بليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها

كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني

يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته الا بالاصالة لكونها ادل منها على المقصود وهو

الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر

اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم تبعيته ودلالتها على معنى الجمعية

واللزوم

واللزوم ذكرها من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع

اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون

النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة

وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني

زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب اليه عن المتبوع

مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بالنسبة

اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له

فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول

البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس بنسبة ما نسب

اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى

احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا و

نسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود

بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق

الاثبات والنفي ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا النسبة الى شيء اخر اثباتا و

يكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل ربعة انواع بدل الكل اي بدل هو كل المبدل

منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل

الاشتمال اي بدل هو مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال

البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام

قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة

المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان

ذاتا لان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك و

اعلم ان الغلط لا يقع في فصيح الكلام ومنهم من فصّله وقال الغلط على ثلثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جائني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمار وغلط نسيان وهو ان تنسى المقصود فتعمد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود فهذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية و فطانة وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بدل وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهذا يعتمده الشعراء مبالغة وتفننا كثيرا وشرطه ان ترتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هذا نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم فتغلط نفسك وترى انك لم تقصده الا تشبيها بالبدر و كذلك قولك بدر شمس وادعاء الغلط ههنا واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل سيد مطول

ان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اردوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جائني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزئه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس كجمال اخوك اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة المضروب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غيره فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزئه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه ولا مناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا

البدل

البدل قسما خامسا ولم يثبت بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت البداء اي البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جائني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جائني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقع اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز به عن الصفة توضح متبوعه احتراز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته ان اعرابيا جاء الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي

او طالبه فلو كان منفصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به نكرة

اي يكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة ابدال الظاهر من الظاهر نحو زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وزيد قطعتها اياها وجدار زيد كرهتها اياها وحمار الزيدين كرهتها اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه وزيد قطعة زيدا اياها وجدار زيد كرهت زيدا اياه وحمار زيد كرهت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته زيدا وزيد قطعته يده وزيد كرهته جهله وزيد كرهت حماره سنوسط

واما الفرق المعنوي بين عطف البيان والبدل فحاصل في جميع الصور لان البدل هو المقصود بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو الاول لان التابع بيان للمبين شرح لك

كاد يا فلم يجلد فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اَقْسَمَ بِاللهِ اَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ اِغْفِرْ لَهُ اللّٰهُمَّ اِنْ كَانَ فَجَرْ وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفضلك اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر البيت عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال في قوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي تعجولة متوقعة لذهاب روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدًا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن

الاسم معنى المبني الاصل مثل اَيْنَ فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا التقدم ما وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المرتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو مَنِ الرجل ومَنْ امرأة ومَنْ زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء

الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما
علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة اعني لم اختير دون
الباب الثاني المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او لمخاطب من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا
موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او لغايب تقدم ذكره ويخرج بهذا
القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب بشرط
فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان
يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من
لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم
من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم
الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين
مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه الغير المحتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير

مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله
ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب
كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال الذي هو الاصل
والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل و
ستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل
ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد
المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما
الى ضربن على صيغة جمع الغايبة الماضي المجهول وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان
اجماعا والحروف اللواحق لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني
الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما
ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما
انكم انك انكما انكن الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي الى اياهن اياي ايانا اياك اياكما
اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا
واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

والكاف في ارأيتك زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فانه قاعد لكونه مسندا اليه والكاف حرف خطاب تدل على احوال المخاطب ارأيتك زيدا اي اخبرني ارأيتكما زيدا اي اخبرا
ارأيتكم زيدا اي اخبروا والاستفهام في ارأيتك مستعمل بمعنى الامر بالاخبار مجازا من باب ذكر السبب وهو الرؤية وارادة المسبب وهو الاخبار اذ الرؤية سبب العلم وهو سبب الخبر
قال صاحب الكشاف لما كانت رؤية الاشياء سببا وطريقا الى الاحاطة بها علما والاخبار عنها استعملوا ارأيت بمعنى اخبر والكاف فيه حرف خطاب اذ لو كان اسما لكان
مفعولا مع ان ما هو بمعنى الابصار لا يتعدى الى اثنين ولانه يثنى ويجمع على حسب المخاطب لا على حسب المفعول فتقول ارأيتك زيدا اسم ارأيتك

والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث في بقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات يطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما يتصلان بالمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغايبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو

اتانم

الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل هاهنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير كالعلم والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في تضربان لا تتغير فيما لا الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل تعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل بينه في الاتصال تركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه وان لم يقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه اطرادا للباب

نوه ذكرنا تأكيد لازم لا فاعل وهذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد نقدر ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه واحد فلا افراد وفرعيه في التثنية والجمع وفي التذكير
وفرعه دون التأنيث فلا لبس سواء كان مجرى الضمير صفة او فعلا وان اتفقا فيما قدمنا فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا او صفة
والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبته مع
المخاطبين والمثنى فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بالتأكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد فلا

انما قال هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك
ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال
كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال
الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك
اذا كان هي فاعلا لا تأكيدا والا كان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد لكنه تأكيد
لازم للفاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري صاحبهم نحن
على هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة اللبس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بالطريق الاولى فاذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك
انا المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا
فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد
الضميرين اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاهما اياه حيث يجب انفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي
هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف موخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
لبعده المتكلم في تاخير الاعرف ولا يحقد طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل
وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو
متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل
بما يفصله وان كان متصلا في نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا
لجزء الاول بالاضافة فنصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم

قوله وان شئت اوردته منفصلا
قال الشيخ الرضي والانفصال في باب
علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان
المفعول الاول من باب اعطيت فاعل من حيث
المعنى فكان الاتصال في ضمير الفاعل وفي مفعول
باب علمت رائحة المبتدأ او والخبر وفيهما الانفصال
لانه كان في الاصل خبر المبتدأ او باعتبار ان عامله لفظي
وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يعمل البقاء اثره قلنا
هو معدوم صورة ثابت معنى وان الناسخ عكس ذلك

فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل المتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك
للاعتداد بالفصل في الآ اي بان لم يكن احدهما اعرف ويكون اعرف ولكن ما قدمته
فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول
فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح
واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار
في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد
قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا
منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن
الانفصال المختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في
الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر
تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا
انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق
بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه
ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون
ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك
الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع
فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام

١٦٣ يعني ان ضمير المتكلم
غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا
انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله من اوله
فيشمل ضمير المتكلم لكن غير الاسلوب بما ذكره الشارح
قدس سره عفور

قوله في مثل ضربته واجب الاتصال لان ضمير المتكلم
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل كانه ليس
بفصل واذا لم يفصل بين الفعل
ومفعول شيء وجب اتصال
المفعول على الفعل
محشي

يعني في ان لولا وعسى لغة اخرى عند مجيء المضمر بعدهما
على خلاف القياس فادخلوا بعد لولا صورة المنصوب
المنصوب وهذه الكيفية وان كانت قليلة الا انها
ثابتة في لغتهم وانكرها بعض النحويين

لولا اجازه في الضمير خاصة والنصب في الثاني بعد
عسى على لعل الواقعة للترجي ويلزمه بيان
متعلق الجار وهذا عند سيبويه ويمكن
ان يكون على طريقة بحسبك
درهم في انه لا يحتاج
الى المتعلق

واما الاخفش فجعلهما مرفوعين على الابتداء والفاعلية
لاستعارة المجرور للمرفوع في الاول كعكسه في كانت
والمنصوب للمرفوع في الثاني كعكسه في ضربتك نحن
ويلزمه تغيير اثني عشر ضميرا فيهما منذ ... قوله

معاً انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش يتصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع و سيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش يتصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء ليتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر و لهذا سميت نون وقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكون الامكم بل صالكونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو تضربني ليتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لامتناع الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضهما وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني أنّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسهما اى عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف مع كثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك لتوسط لانه فصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر

نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الفعل من بعد دخول العوامل بدون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال الكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير و عند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ ولا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله ولما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظة قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجع غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة بعده يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء دفع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم

بحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو
مبتداء راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم
قبل الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة منفصلا و
متصلا واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه
كان مستترا والا بارزا مثله هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل
المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره ان نسيا منسيا
حال لكونه منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعفه بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله انّ من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بقيد الاضمار
ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين و
ذلك لانه قد خففت انّ وانّ لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد وانّ
المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد
ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان انّ المفتوحة اقوى شبها بالفعل من
المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان
لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا
يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف
ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** اي اسماء الاشارة
المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها

لمشار اليه

لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلا[ق]
حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغايب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها
اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة فيه حسية محمول على
التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة خمسة ذا حال
كونه للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا و
لمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان وذين حال كونهما المثنى المذكر قدم لكون
الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتداء
وقوله ذا مع ما عطف عليه مفيدا لكل واحد منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات
ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى انّ هذان لساحران على
احد الوجوه وللمونث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المونث الواحدة لانه لم
يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان بناسبهما وقيل
هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرها الفرعيتهما وتي بقلب الالف ياء
وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما وتهي وذهي بوصل الياء بهما
ولمثناه اي مثنى المونث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته
الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب
اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء
فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمونث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا الا اذا
كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو

ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه
على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر
اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي حروف الخطاب خمسة
والقياس يقتضي الستة واشتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في
خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي
ستة واحقر الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضروب خمسة وعشرين وهي اي
تلك الخمسة والعشرون من ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا
الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني
تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد
واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد رده الزمخشري والمالكي
وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف
ان كيفية استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منهما لم يتخذ هذا الفرق
مذهبا واحال الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك حال كونهما
مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كما مر ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى الكلمة المذكورة سابقا واما تانك وذانك

مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب
للقريب وثمّ امّا ثمّ وهُنا بضم الهاء وتخفيف النون وهَنّا بفتح الهاء وتشديد النون
وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره
الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان
وغيره

الموصول

اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا مميزا اولا
يصير جزءا تاما ان كان يتم مع الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه
جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة
جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة و
عايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن
جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي
لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة
جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه
ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن
مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون
خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا

اوغيره وانما كان ضميرا اقم من ان يكون للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا

للموصول عنهما بقوله وصلته اى صلة ما الاتم جزء الا بصلة جملة خبرية او في معناها

كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضميرا لا غير ضمير لا اى للموصول لا لغيره وصلة

الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت

صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولا

الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث

ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع

المذكر والمونث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كالذين لجمع المذكر واللاى

بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجرا

للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انهما فى جمع المونث اشهر واللاتى و

اللواتى لجمع المونث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء و

فى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت

ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى

فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار

اى ضرب الذى فى الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار

وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى

او التى قال الشاعر فان بئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها

وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف و

اللام اى مجموعهما بمعنى الذى والتى او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذى

لا يتم جزئية الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة

لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى

لمن يشاءه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى وما يقوم مقامه و

مقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره

اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى يعنيانهم

طريقة الاخبار به لابد له من تذكر مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك

الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال

فاذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى والتى

او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها

صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت

موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه

الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير

خبرا نصب على الحال من ضمير اخرته وضمن اخرته معنى جعلته خبرا متاخرا فاذا

اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية

وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله

الذى كان له فى الجملة الاولى وهو فى محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت

المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك

اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول

منها فان صلة الالف واللام الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل

من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل

الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا و

عسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس

زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل

والمفعول معناهما كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد
في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى
السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع
عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة
اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير المخبر عنه
خبر الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي
الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد
بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في
المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر
بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يكون الضمير الذي جعل في
موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو
معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير
وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد
ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك
اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائدا الى
المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية الا الحرفية فانها اما
كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة

قوله وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيانه ان ما ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكره في اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول في بابه تقريبا كما ظن وبنه بوصف يا على ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الا تسمى واخره ايضا لما انجر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسم الفعل عصام

الموضع الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل اذا لم يبعد الضمير المستكن نظرا قائم في زيد قائم فانما يجوز واما الاخبار عن العاملة عصام

نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو وما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما
تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما
بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله نعم فنعما هي
اي نعم شيئا هي ونعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن
كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله
كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاء
قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي المذكر واية
للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة اي الموصولة نحو اضرب
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص
كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن
الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها
في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذو
الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن
فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو
اشد فانها بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهه الحرف من جهة
الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها

بعض ما يوضحها كما حذفت من الغايات ما بينهما وهو المضاف اليه ولم يبن ن اى
الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتهما لانه ذكر فى
بحث المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا
حاجة الى ذكرنا بناء فى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون
ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ صنعت اى صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس
وخ جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان
معناه اى شئ وهما عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان
ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما
بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من
مجموعهما اى شئ وخ جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا
قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول
نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف
ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب **اسماء الافعال** ما كان
اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة
لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى
مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز و
بكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم
الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال بل اسماء مع تاديتها معانى الافعال الامر لفظى وهو ان صيغها مخالفة

لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشيخ الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا
اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ لان
العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا و
لهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال
ما يوازن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال
بمعنى انزل قال سيبويه فهو مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد
فى قم واقعد فلهذا ناقل بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس
لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا قرقار او فعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى هو علم لما قبل مصدر معرف مونث
ولم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه وتانيثه وحال كونه صفة لمونث مثل يا فساق
بمعنى يا فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته لما اى لفعال بمعنى
الامر عدلا ووزنا اما وزنه فظاهر واما عدله فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول
للمبالغة فى فاعل قال الشيخ الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن
الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن
النوع الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة
فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع
اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق
وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان

دخول مونثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمونث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز تشابهه فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا و
معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره راء اى الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون
بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجبار
الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف في
سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولو حظت المصدرية ولم تصر
اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما
كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع
فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وخ لا يقصد
ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان
يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه
صوت الغراب من نفسك وح لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقصد
ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق
عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل
من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها

دالة

دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبنيت
لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ
ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اى اصدر على لسان الانسان
تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت
به للبهائم يعني مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا
لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع
تعلقهما بالغير ملحقين باسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه
صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اى المركبات المعدودة
من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا
قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه
صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا علما لان بين جزئي
كل واحد منهما نسبة قبل العلمية فلا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد
مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة
على وجه اخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال
المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا

قال الشيخ الرضي ما حاصله ان المركب للعلمية ان كان جزؤه الاخير قبل التركيب مبنيا فالاولى ابقاء الجزء الاخير على بنائه ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف ويجوز ايضا اضافة الاول الى الثاني تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه فيبنى المضاف لا للعلمية... والمنع ولا يستنكر اضافة الحرف والفعل ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز ابقاؤه على حركته التي كانت وسكونه ان لم يكن قبله مبنيا كمعديكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما يتضمن الحرف كخمسة عشر وقد يضاف الاول الى الثاني فيتاثر الاول بالعوامل ويجوز في الاخير الصرف وعدمه وان كان جزؤه الثاني قبل العلمية معربا باعراب معين لفظا او تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب

179

التركيب وجب حذف النون من اثنان ايضا لانها تدل على الانفصال وقد جعل النون حكم من احكام الاضافة فينبغي ... المضاف

الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل بنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك و بنى الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء بلفظ معين غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا و المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل البعض معين وكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وبتعذر تعريفها الا بالتصريح به مفصلا فلذا للناظر عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤهما لكونها موضوعة بوضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف و حمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث و الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخرجوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على

شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة الثابتة التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب حد شطري جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف وغيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل انما اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما

الا بذكر

اى وانه كان فى الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون اذ اخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فهى ثابتة فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد وانما لما كانت وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال عندى كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا اللبس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بما تدخل من بينهما اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن ولكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب ليتنبه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية

والخبرية

والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين مواقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيين احد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته انا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم يجعله من قبيله ولم يقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا او تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر ومضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه

يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر
مقدم على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبران كان ظرفا نحو كم يوما سفرك
فكم هنا منصوب المحل فلا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكاين فيه و
داخل في قاعدة الرفع نائبا القيام مقام عامله الذى هو خبر المبتداء وكذلك
اى مثل كم فى تاتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء الا فى كل واحد منها وهى من
وما واى وانى واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط و
كيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما انما كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما
الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن ياتنى فهو مكرم وما
تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع
على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وهو لازم الظرفية
من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجز مجاز نحو من اين فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهى مرفوعة بالابتدا
وقال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية
يرتفع فى الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى
عهدك بفلان اى فى اى حين عهدك به واما انى فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه
قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك
اى اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية

والوجوه

والوجوه الباقية مثل بايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفى مثل كم عمة لك يا
جرير وخالة يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه كذا
فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تمييز كم عمة اى فيما هو مميز باعتبار بعض
الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها الرفع بالا
بتداء والاخران النصب على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله
منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى على ان هذا الصق
بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر فى مميزها اعنى عمة ثلثة اوجه احدها
الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير
كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على
اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق نكان الالبق تاخير هذا
عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه
الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشارى
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف او القدم
بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة
وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها يجد منها
مستنكفا منها فخدمتنى على كره منى واختار من انواع خدمتها الحلب لانه
خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناسى والعشار جمع عشراء و
هى الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب
ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى
ذلة طرفى ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
ذهل عن كثرة عدد عماته وخالاته فسئل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على

سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها لتسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبت نصبتهما واذا خفضت خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية فى مثل كم مالك وكم ضربت اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهم او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء وما لك خبره واذا سئل عن ضربك بكم بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت والى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين انه كان المصدر للنوع فظاهر وان كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام ما اضيفت هى اليه

فلما

فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فيعرب قال الشاعر

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف المضاف اليه والبناء على الضمة وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى حسب لشبهها بغيره فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا ... أُخُوَّةً نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعًا

وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اى اذا اذا كانت

زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل
فى استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر
فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ولهذا كثر استعماله
فى الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل فى الماضى كما
فى قوله تعالى حَتّٰى اِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وحَتّٰى اِذَا سَاوٰى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ وحَتّٰى
اِذَا جَعَلَهُ نَارًا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى
فتضمنت حرف الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها
اختير اى جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل ان ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة
عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا
لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتداء غلبة وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب
الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا
السبع واقف او حاضر على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو
عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء
فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها
للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع
كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله ففاجات زمان وقوف السبع او مكانه
مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول

محذوف اى فاجات فى زمان وقوف السبع ومكانه اياه اى السبع وقد يكون لمجرد
الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن
معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها
اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها اما فى حيث او لكون وضعها
وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ اِذِ الْاَغْلٰلُ فِى
اَعْنٰقِهِمْ ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين وانى
للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى
حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس
وقد جاء انى بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الا
ستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما و
المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما
اى حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين
قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف
زيد اى على اى حال هو ويستعمل فى الشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو
كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف
تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل
كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا ام ماشيا

ومنهما اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وتكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم الرؤية يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المذكور المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيتي هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اول كل وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اى ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي فهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا

المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسما صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الآن بل يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وفتح الدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده او فيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا فلذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضموم وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي والزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل المستقبل المنفي والزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه

عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الثابت بمعنى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة واى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤهما لاكتسابهما البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرء بالفتح ويجوز اعرابهما ايضا لكونهما اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذا الثاني كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة نحو مثل قيامي مثل ما قام زيد و قيامي مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهو اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيعقل ذلك المشترك آلة الوضع لا انه الموضوع له فالوضع

كلي و

كلي والموضوع له جزئي متشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد و وضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته و معهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها و معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعتد بما دخلته فيهما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انه لا تصح الاضافة الى الرابع الاول فان المنادي لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف

العلم اذا ثنى خرج عن كونه علما اذ يصير نكرة لما ذكره المصنف في شرح المفصل في باب الاعلام من ان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لانه لم يوضع الا مفردا فاذا قصد الى تثنيته وجمعه فقد زال عنه العلمية منه فصار نكرة ولم يوضع معرفة نجم الدين

بالاسم فان بعض النفوس تانف ان تخاطب
باسمها
ويكنى الشخص بها
لا لاولاد الذي ولد به كابى
الحسن لامير المؤمنين على عليه
الصلوة والسلام وقد يكنى بها في الصغر
تفالا لان يعيش حتى يصير له ولد يسمى بذلك
الاسم رضى ره قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة نحو
زيد اذا سمى به رجل ثم سمى به رجل اخر وهكذا فانه وان
كان متناولا لما هو غيره لكنه ليس بوضع واحد بل باوضاع
كثيرة واما تعريفات التوكيد فهو اما بالالف واللام

الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة معنوية فقوله معنى
مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة
لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف
الى احدها ومعنى ذا هو المعرف باللام والنداء مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف
وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية وهى ما صدر بالاب او الام او الابن او البنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين
بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء
المستعملين وضعوه له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع
لشئ بعينه غير متناول لغير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها
وقوله بوضع واحد اى تناوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما فرغ
اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف بعنى اقلها
لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم
المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية
الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغايب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان

الاشتباه في الثلاثة اى في المخاطب لانه قد حصل فيه
الالتباس اذا قلت انت ويحضر ثمة اثنان يحتمل ان
يكون كل منهما مخاطبا لكنه اعرف من الغايب لانه
المشاهد عليه ودال ضمير الغايب شرح لباب

ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار
تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع
المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه
اختلافات كثيرة والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار انه المعين المعلوم
المعهود من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله
لا بعينه خرجت النكرة **اسماء العدد** انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة
كانت تلك الاشياء او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات واحادها كل واحد واحد منها
وكمية الاحاد انما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد الاشياء
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين
يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض
الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع
له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين و
منا ومنوين من حيث لا يفهم منها الواحدية والاثنينية فقط اصولها اى اصول اسماء
العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمائات والوف وعشرين او با
لتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومأة والف تقول فى الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان فى مفرد المذكر وتثنيته وواحدة واثنتان او ثنتان فى مفرد المؤنث وتثنيتهما على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا للتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر واثنى عشر فى المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة فى المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغيّر الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب فى تذكير الثانى فى المذكر كراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث وفى اثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما تأنيث الجزء الثانى فى المؤنث فلانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح والكسر وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل

عقد

عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث ولما غيّر الواحد والواحدة فيهما بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذا للتكلم بدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزايد عليها كاثنان الى الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون فى المؤنث ثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مأة والف فى الواحد مائتان والفان فى التثنية فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مأة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اى بعطف الزايد عليهما او عطفهما على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مأة وواحد او واحدة ومأة واثنان او اثنتان ومأة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومأة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومأة وواحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ومأة و اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومأة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مأة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المأة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومأة الى آخر ما ذكرنا والاصل فى ثمانى عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب و شذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك جائنى القاضى اذا حذفت الياء الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضى ويجوز كسرها البدل

على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته اعنى مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع فى بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه
لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى
العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه
مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط
التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا فى ثلثمائة الى تسع
مائة استغناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان
قياسها مات او مئين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مئون
والثانى جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا
يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التميز المجموع بالالف والتاء
بعد ما تعود المجىء بعدها ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى التسعين
فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها
اذ هى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها
فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان
المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة
ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر
افراده لتكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف
وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى العدد مرفوض
لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل كما

يقال

يقال الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد فى جانب القلة من الاعداد
والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما
المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه
مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعبر به مذكرا
واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففى العدد وجهان
التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ
وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد
وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التميز اى الصالح
لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الواحدة
والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل
رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم
الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنى عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن
عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان
يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الاحاد ينبغى ان
يعتبر فيما لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى
الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجوهر حروفه المصورة
بالهيئة الخاصة القابلة لحوق علامة الافراد بها اعنى التنوين او علامة الاثنينية
اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة

واذا عبّر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما والاسلوب ان رجلان اخف من اثنى رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اى افادة لفظ التمييز النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى بافادته عن ذكر العدد على حدة وتقول فى المفرد من المتعدد اى فى الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصييره اى تصيير ذلك المفرد عدداً انقص منه زيد عاشر بواحد الثانى فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيّره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدء من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيّره واحداً والثانية فى المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فى المفرد باعتبار حاله اى رتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث والثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصيّر اولا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما للمذكر نحو

الثالث عشر

الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلاً فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فالاختلاف اضافتهما قيل فى الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيّرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيّرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جداً وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متاخراً بعشر درجات بناء على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى اداء هذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب

المذكّر والمؤنّث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظاً اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكماً كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية او تقديراً اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل

ونحو هما وغيرهما من المونثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بمخالفة المونث
اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء
والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى وممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم
الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة
موضوعة للمونث مثل هى وانت فهو اى المونث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما
اى اسم بازائه اى فى مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة فى مقابلة الرجل وناقة فى
مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبس بمخالفة المونث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان
بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما
بلا تانيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال للتانيث
اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد
مثالا للمونث اللفظى الحكمى كعقرب لقلته وقوعه فاذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اى الى المونث مطلقا حقيقيا او لفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل
متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر
غير الحقيقى فانه لك الاختيار فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت فى ظاهر
غير الحقيقى بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء به لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ
ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المونث الحقيقى
وضمير المونث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولو كان يستثنى
من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقدير بقولنا بلا فصل لكان
احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء

بالفعل

بالفعل وفى تركه تقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس
وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد
اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب تانيثها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع به واجب نحو الرجال جاءت وجاؤا
غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء كان واحده مونثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا
نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث الحقيقى فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء
به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من
جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال
الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء
الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها
موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع
المونث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر
الغير السالم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت مفردا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير
فعلن اى بالنون اما فى جمع المونث فظاهر لان هذا النون موضوعة له واما فى جمع المذكر
الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المونث
وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو
وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء ان الاناث لنقصان
عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق اخره اى اخر مفرده بتقدير المضاف
او تقديره بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل
مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات

بحث المثنى

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتى النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك الملحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق والايتين باشتماله على لحوق النون وعدم مثله لحوقهما على ذلك لانه على تقدير تسليم انه دال لا من امور ثلثة على شىء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما فى الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلت جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها كزيد مثلا اذا كان علما

لكثيرة

لكثيرة يأول بالمسمى به ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعاء لابى بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريفنا للتثنية قوله من جنسه ولما كان آخر المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير الا ان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة وسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى وهو ثلاثى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثى بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وعد بمرة وقد امبل كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة فى الاشهر الاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك من قرء اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احديهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف

فايدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو وياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلبها همزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة الشريفية تغيرات اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور رديان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والوجهان بجعل لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل الا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة لان النون انبائها عن تمام البنية يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وقد حذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف من اخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما هو ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه ويقال خصي والى مستعملا

وهما لغتان في خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة الحق في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا الحق في بيانه بالفعل الماضي

المجموع ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل وهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس واذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما يكون الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء

وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل
وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما يكون الجمع والواحد فيه متحدين بالصورة جمع
لصدق الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير
فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح
ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمونث فالجمع الصحيح
المذكر ما لحق اخره اى اخر مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها
فى حالتى الجر والنصب ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع اللحوق
على ان معه اى مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء
بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا
كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اى اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او
مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت
كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان اخره
اى اخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير
لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب و
الجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع تصحيح

المذكر

المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه
فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط
ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كعين او الاثنان كامرأة او واحد
نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء الملفوظة او
المقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى
اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا
يمنع عن الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث و
المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط
فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة
افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين
افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على
الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك
الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران
وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس
لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمونث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط
الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع
المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة صبور وجريح فلا يجمع بالواو

النون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغتي جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل ولعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض يقال في جمع حايضة حايضات فلو قيل في جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي بتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات في الكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامورة الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض

ايضا

ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزايدة كما يدل عليه ما ذكر من الاسمية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اى جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عداه ذلك اى المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء **المصدر** اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويله وويحه له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اى المصدر من الثلاثي المجرد سماع اى سماعي يرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اى غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اى قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اى غير الماضي

مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا الآن او غدا وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه
اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه
بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد
ولا يضمر اي معموله فيه كما يكون الظرف مفعولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر
في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية و
جمعا والاشبه ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيد انا حاصل
لان النسبة الى فاعل ما غير ملحوظة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان
اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله
الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب
واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به فقيل لم يات في القرآن
شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بالجر
الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا

صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر عمل
اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت
ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا
له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل
المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي
المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اظهر واكثر فلو اخرت عن القسمين توهم
تعلقها بالقسمين على سواء **اسم الفاعل** ما اشتق اي اسم اشتق من فعل له
حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال
لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما فلعله قصد التغليب بمعنى
الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال
المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول و
الصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى
ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به الحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكو
من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل
معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام
به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه
موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف

واسند والاخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند والاخراج الصفة المشبهة
اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل موضوعا لمن قام ولم يتنبهوا
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا بد
ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على فاعل كضارب وقاتل وماشي واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على
هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة
كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل
ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه اورباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع
ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضموما او لا
ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو
متدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع
حرف المضارعة المفتوحة ولو اتيتم متفاعل مقام مستغفر لكان مثال الكسر الغير الواقع في
المضارع ايضا مذكورا لكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا
مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل
عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان الفعل يتعدى
الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل لكونه متلبسا
بشرط اي يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد

ضارب

ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقيا او حكاية
كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد
حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في
ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم
الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف وذو الحال
ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الا
ستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي
بالاستقلال لا في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب
عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضي او الحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير
اضافته ليست اضافته معنوية انما عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له
اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه
بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى
المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت
اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة

عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم
الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى
كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان
يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه
العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة
نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس
وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم فاعل
ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم
الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث
دلالتهما بالحاق علامتي التثنية والجمع نحو تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز
حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما
اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز
حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرء المقيمي
الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا
العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرائة مما لا
اعتماد عليه

اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن
وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما
وقع عليه الضرب واعتذاراته مر من مقام ما على ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق
من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا

المحدود

المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او
لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم
المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول
كمضروب ومن غيره اى من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر
لخفة الفتح ولكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله في العمل اى عمل النصب
والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر
اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما
يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا والمعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس

الصفة المشبهة

باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم
الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم
فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه
مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى
صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم
عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
فلا يجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره
بحيث لا يتجاوزونه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان

مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا الزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها
مشبهة به ولكون عملها المشابهتها اياه فنها ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل
فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها
واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها لان اللام
الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان
حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة
ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس
باللام او مجرد عنهما وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او اى عن اللام و
الاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة في كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور
اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول
على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين
وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على
التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي الاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة
اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا
حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف
التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود
ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
اى مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه

عطف

عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام
على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير
الاسلوب بترك العطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن
الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام
في تلك تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى
عكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها
مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع
كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافا
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه
والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه
الغلام او بحذفهما معا والاخفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافا
الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه
وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لانه
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه
عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ

اتصی ما یمکن منه و یقنع ان یقتصر علی اهون التخفیفین اعنی حذف التنوین ولا یتعرض لاعظمهما مع امکانه و هو حذف الضمیر مع الاستغناء عنه بما استکن فی الصفة والذی اجازها بلا قبح النظر الی حصول شیء من التخفیف فی الجملة و هو حذف التنوین والنون من اقسام الثمانیة عشر التی خرجت منها الاقسام الثلثة المذکورة و هی خمسة عشر ثم ما کان فیها ضمیر واحد فیهما ای من تلک الیواقی اما فی الصفة و هو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره و حسن الوجه بنصبه و حسن الوجه بجره والحسن وجها و حسن وجها و حسن وجه بجره واما فی المعمول مثل الحسن وجهه و حسن وجهه برفعه فیهما فهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمیر فیه بقدر الحاجة من غیر زیادة ولا نقصان وما کان فیه ضمیران منها احدهما فی الصفة والاخر فی المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فیهما فهو قسمان حسن لاشتماله علی الضمیر المحتاج الیه غیر احسن لاشتماله علی ضمیر زائد علی قدر الحاجة وما لا ضمیر فیه منها و هو اربعة اقسام الحسن الوجه و حسن الوجه و حسن وجه والحسن وجه برفعه فیهما قبیح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما کان وجود الضمیر غیر ظاهر فی الصفة مثل ظهوره فی المعمول احتیج الی قاعدة یظهر بها وجوده و عدمه فقال و متی رفعت معمولا لصفة بها فلا ضمیر فیها ای فی الصفة لان معمولها حینئذ فاعل لها فلو کان فیها ضمیر یلزم تعدد الفاعل فهی ای تلک الصفة کالفعل فی کما ان الفعل لا یثنی ولا یجمع بتثنیة فاعله الظاهر و جمعه کذلک تلک الصفة لا تثنی ولا تجمع بتثنیة معمولها و جمعه والا ای وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففیها ضمیر الموصوف لیکون فاعلا لها فتؤنث ای الصفة بتانیث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها و تثنی ای الصفة اذا کان الموصوف تثنیة مثل الزیدان حسنا وجه و حسنان وجها و تجمع ایضا الصفة اذا کان الموصوف جمعا مثل الزیدون

حسنوا

حسنوا وجه و حسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غیر المتعدیین ای اسم الفاعل الغیر المتعدی الی مفعول واسم المفعول الغیر المتعدی ایضا الی مفعول ثان لاشتقاقه من الفعل المتعدی الی مفعول واحد فاذا بنی اسم المفعول منه اقیم ذلک المفعول مقام الفاعل فبقی غیر متعد الی مفعول مثل الصفة المشبهة فی ذلک ای فیما ذکر من الاقسام الثمانیة عشر فیرفعان الفاعل والمفعول ما لم یسم فاعله وینصبانهما او یجرانهما تقول زید قائم الاب و مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره فاذا کانا متعدیین لا یجوز اضافتهما الیهما ولا نصبهما لانه یلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زید ضارب اباه و زید معط اباه لم یعلم ان اباه فی المثال الاول مفعول الضارب او فاعله نصب تشبیها بالمفعول وفی المثال الثانی انه مفعول ثان لمعط او مفعول اول اقیم مقام الفاعل و نصب تشبیها بالمفعول والمفعول الثانی محذوف وکذلک مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زید تمیمی الاب مرفوعا و منصوبا و مجرورا

اسم التفضیل

ما اشتق ای اسم اشتق من فعل ای حدث لموصوف قام به الفعل او وقع علیه والتعمیم لقصد شمول تسمیة اسم التفضیل اعنی ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزیادة علی غیره فی اصل ذلک الفعل والباء فی قوله بزیادة اما ظرف لغو للموصوف ای لذات متصفة بتلک الزیادة او ظرف مستقر ای لموصوف متلبس بتلک الزیادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجمیع المشتقات وقوله لموصوف یخرج اسماء الزمان والمکان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فی تلک الاسماء وقوله بزیادة علی غیره یخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و هو ای اسم التفضیل من حیث صیغته افعل للمذکر و فعلی للمونث وان کان بحسب الاصل فیدخل فیه خیر و شر لکونهما فی الاصل اخیر واشر فخففتا بالحذف لکثرة الاستعمال وقد یستعملان علی الاصل و شرطه ان یبنی ای اسم التفضیل من حدث ثلاثی لا رباعی مجرد او مزید فیه لیمکن بناء افعل و فعلی منه اذ البناء من

الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لأن هذه الصيغة لا تسع
الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من
الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون تمام حروف
ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول وتكون من حروف المزيد فيه اما من
اصوله او من زوائده او ممتزجة منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى
ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو
حمرة وعور او زايد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل التفضيل الصفة
مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد
قال افضل الناس فان افضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان
قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل
اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد
فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد
نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه
لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة
قال والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من
تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال
لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا فيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا
يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله و

بلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل
ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منهما افعل
التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل ان يكون
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصر على
الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد
معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف يستعمل
اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الا
نفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم
المذكور وظاهر انه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما
كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد
عمرو فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا
يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو ولا ان يكون ذكر اللام او من لغوا واما
قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض
نحو زيد افضل الآن بعلم المفضل عليه نحو الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء وانه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفة
المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لانه

بصح افعل التفضيل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد الزيادة المطلقة اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيدان او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه شابه افعل من الذى ليس فيه الا الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل المضاف

المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه من التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر المرتفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما اختص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا الا ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال على فعل ناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشئ وعمل عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد

الخبر لكان او حالا عن اسما وصفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشيء الذى ثبت له اسم التفضيل فى
اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد ومفضل باعتبار عين
الرجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد فانما اشترطان يكون فى اللفظ ثابتا لشيء وفى
المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب
حتى يتيسر فيه عمله كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل
فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف ولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما
اشترطان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه اخر
لعدم اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل
عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة
بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار نشانه لا يبنى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى
بالنفى كما سيتضح فائدته وانما اشترطان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا
يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن
فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على
اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن زيد اما بان
يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا باها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن فى
عين كل احد الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما
ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لا يلائم

للمدح

المدح بنفى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن فى عينه
الكحل مثل حسنه فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى كما اقتضاه المقام و
لا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة ايضا لان فى الزائد على شيء ما يساويه مع
زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو كان فى ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا
فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال
التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز عمل اسم التفضيل
فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز
فى المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى المثال المذكور
متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين
بالذات ففى صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق
له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية
والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه
اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى عين زيد باجنبى وهو الكحل
اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله
بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من
معنى الابتداء العامل فى المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء لا الاسم
التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن

ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هواي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد
ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواقعة في اداء مثل هذا المقصود ذو
الكلام فيهما ولما قرره مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق
المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن
ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتنطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك
ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بانا منه من عين زيد مقام
منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من
البين واكتفي بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على
ما كان عليه قبل هذا التغير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه
لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قدمت على
اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد
مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل
التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها
احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على الابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا
ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل
بالابتداء لانها فرع الاولى لانه من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا
مثل وكلا ادى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد آه قولا
يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف

احسن

ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكروا الا استعمالات في هذا التركيب

المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل ولك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تقول يعني قوله فان قدمت آه الكن ان قدمت ذكر العين وجب ان تنصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي وليس يعني حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه ولم يذكر هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فيها احال احسن متحققا نظرا الى تقدير الكلام عصام

عصام الدين

احسن في المثال فان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي
السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا
ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل و
التأية من ابيى واتى كالتحية من حيي وحي وهو المكث والتاني وساريا من السرى
هو السير في الليل وقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا
مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي
السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف و
الواو في ولا ارى اما اعتراضية وحالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد
الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب
على المصدرية اي تأيا تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير
واديا والمعنى لا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية
وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي لا ارى واديا اقل واخوف في كل
وقت الا في وقت وقاية الله ساريا بقوله مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتهم
فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب
به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل
الاوقات وقاية الله سبحانه ركبا ساريا اي سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو
عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع و
لو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع و
لما قسم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها

مبحث الفعل

ولم يكتف بذلك لقد بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اى كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه
الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه
وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه
الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها
الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان
النسبة الى فاعل ما معنى حرفى لانه لما لاحظ طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في
نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد
به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل الاعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمنى
فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهوم **مقترن** وضعا باحد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا
وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل
فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع و
يصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع **ومن خواصه** اى خواص الفعل
دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال ولتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه
كلام الامر او للنهى عنه كلاء النهى او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه

المعانى

المعانى لا يتصور الا في الفعل **ولحوق تاء التانيث** عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق
تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الاسماء الا فاعل والصفات استغنت
عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل
ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم **ولحوق نحو تاء**
فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نون
فعلن ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الاسماء الا فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وخط فروعه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضى ما دل** اى فعل
دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت
فيه فقبليته ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه
بان ضربت **مبنى على الفتح** خبر المبتدأ المحذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل
في المبنى فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب شرطا
وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك في موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى
ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع احترازا عن نحو ضربك فانه ايضا مبنى على الفتح وحتم
انما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح **ومع غير**
الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع ما اشبه**

اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت اى حالكونه ملتبسا باحد حروف نأيت فى اوائله
يعنى الحروف التى جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اى وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل
مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه
للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يتم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى
المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او
مونثا مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير
او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان
او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وللمونث الواحد وللمونثين غيبة اى حالكون تلك المو
والمونثين غايبات اى غايبتين والياء للغايب غيرهما اى غير القسمين المذكورين وهما
واحد المونث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من
الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو
فى قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال فهو الاولى لموافقة السابقة وحروف المضارعة
مضمومة فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج او اكرم ومفتوحة فيما
سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا
يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت
او خفيفة ولا نون جمع المونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد

لشدة

لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة
ولو دخل عليها يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث فى المضارع
يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المونث فى الماضى فلا تقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون
والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب
فى الواحد الغايب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد الغايب المونث والواحد المخاطب
المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع و
الفتحة فى حال النصب لفظا اى حالكون الضمة والفتحة لفظيين والسكون فى حال الجزم
مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز
المرفوع وذلك فى خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اى حذف النون فى
حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى اخرها
والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال النصب لخفة الفتحة تقول لن
يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم
يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى
والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر

من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان و يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده و السين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدلت الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان نقصر كايش في اى شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ ان خففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان للنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من تلك الانشاء فيكون المعنى ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب

اللبن

الوقوع موقع الاسم لنزاهته وبين الماضي لانه نقول هو مبني الاصل فلا يوزن العامل عصام دالفرق بين لام كي ولام الجحود ظاهر وهو ان لام الجحود لام زائدة بعد كان لتاكيد النفي الداخل على كان مثل قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وقوله تعالى وما كان ليهتدي فلو حذفت هذه اللام كان الكلام مستقيما بخلاف لام كي فانه صرح فيها بخبر المعنى وانما وجب بعد هذه اللام اضمار ان لان هذه اللام ايضا للام كالتي بمعنى الى وانها مزيدة وحروف الجر لا يلي الفعل ولو كان مزيدة اسندي

الفعل لانه الحق بالتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد ه علم عدم النصب ليكون اثر العامل ضعيفا يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي لتاكيد النفي عصام

فيه ان واذن ناصبان بتقدير ان لا بنفسها وهذه الثلثة تنصب ملفوظات تشبيها بان في الاستقبال اسندي

اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون ويكلمته ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة لانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض ومعناها اى معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال سلمت اذن تدخل الجنة مثال يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ و قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلنا نحو انما الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت

اذن بعد الفاء والواو فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها فان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى على الكون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى الى و الى لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخل حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرتفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى فان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان

التكلم

التكلم ومن ثمة اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك أسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو منكر [illegible] وجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحيته لتقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب بها المضارع هى لام التاكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها الانتصاب المضارع مشروط

بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا تنزل علينا ملك فيكون معنا نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة خير منا فى كل جملة بهذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل المصدر معطوف على مصدر ماخوذ مفهوم مما قبل الفاء واما نحو ساترك منزلى لبنى تميم فالحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها بما بعدها فان الواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها

بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى والا الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى والا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرود باو التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها من غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة بينهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاولان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهارها ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام او اعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيما

ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى
الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام
بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله تعالى
لئلا يعلم واعلم ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا
اللائمى احضر الوغى فى رواية النصب لكن ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم
يذكرها ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولاء الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احترازا عما
استعمل فى معنى النفى وبهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اى ويجزم المضارع
بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذ ما وحيثما واذ
وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما يجزمان المضارع
مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واى وانى واما انجزام المضارع مع كيفما و
اذا فشاذ لم يجئ فى كلام على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا
قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن
المتعذر استواء قراءتى قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط
انما يجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به و
بان مقدرة عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى
فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد او جعل الضمير الى ما هو اقرب
اعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص اى لما بالاستغراق اى

استغراق

استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم زيد ولم ينفعه
الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا
قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اى وتختص لما ايضا بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى بنفى بها
فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى غير المتوقع
ايضا نقول ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها
لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو
قوله تعالى ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم ولاء النهى هى التى
المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى ضد اللام التى هى ضد
لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل و
المفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى تجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا فى شرح
المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة
لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ مسببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل
ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا
حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما
فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم ليس
سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر

تلك لتنبيه بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعني انه منهما بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا نحو قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك

امس تقديره فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى الرابطة وهي الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيهما معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصهما بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فتقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان للمضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدرت ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدرت ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان

قوله ... المصنف ... وهو الامر بالصيغة فقال مثال الامر فزيادة المثال لرفع توهم ارادة
المصدر ... لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر في تسمية بعض ... باللام
... الامر عليه فزاد المثال ليكون التعبير عنه بالامر بالصيغة

النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي
فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل
النار وهو ظاهر الفساد ولما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه يجب لعرف
ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا
قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني يرثني قرئ مرفوعا اي وليا وارثا
او بالحال كذلك كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول
الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة
المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في
هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في
اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة لذا ذكره المصنف في شرحه صيغة
يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز
عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرء على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد وحكم اخره اي اخر الامر في الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة الذي
مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع
المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام
المجزوم معنى اعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم
يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب

مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن اخره و
جعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعيا والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه
على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زيدت همزة وصل على ما بقي بعد
حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان
بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا
قيل في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي اذا
قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة
او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح التبس بالامر
منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح التبس بالماضي المعلوم الرباعي نحو اقتل
مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال
لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل حذفت
لاندفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا الهمزة وصل مقطوعة لذلك

فعل ما لم يسم فاعله

بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة
الفاعل اليه الادنى ملابسة او على حذف المضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان
يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف
فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان
الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس
بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضم الى الكسرة ووزن
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من

اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول
مقامه فقط وبعضهم ان لئلا ... اللبس الاخير
ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك
قبله خوف اللبس فان كان يستغني عن قوله وبعضهم ...
مع همزة الوصل وان ... مع ... عصام

الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهر وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت و
جاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين
اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه
لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يطوى ويروى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر من بين ما يصير لزيادة
غموض واختلاف فى المبنى للمفعول منه كما ذكره وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول من
مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين
الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو نصيحة فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا
الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذه المواضع وقال بعضهم
الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا
خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه
الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من المعتل العين من
الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو
اختير وانقيد فى مجىء اللغات الثلث فيه اذ يقال فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون
استخير واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ

اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل
حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة فان كان
اى الفعل الذى يراد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف
المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة و
ثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول ينقلب العين فيه الفا اذا كانت
واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلها

المتعدى وغير المتعدى

فالمتعدى من الفعل ما يتوقف
فهمه على متعلق اى على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل
لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور
والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال
فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم
الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على
تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى
بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان
له تعلق لكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة
عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت
زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الا
ستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى
مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى

بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين
فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر
وهى انبأ ونبأ وخبّر واخبر وحدّث فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة بل تعديتها
اليها انما هى بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا و
الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها كمفعولى
باب علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب**
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضى لتساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة
من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت
لبيان ان ما نشات هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين
اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها
هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصائص افعال
القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك
مع كونهما فى الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين
معا بمنزلة الاسم الواحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذفت
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد يحذف ذلك مع القرينة

على ثلثة

على ثلثة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قرائة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين
اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول واما
حذف الثانى فكما فى قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى
لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب اعطيت
فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر
المعطى له وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا
فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه
صادقا ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ و
خبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو
ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها فى
معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى
على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخير
وقد يقع الالغاء فيما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو
ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين

المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب عمرو ولا شك ان الغاءهما في هذه

الصور واجب ولهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت

يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان

مطلقه ايضا من خصايصها الشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن خصايص الافعال

القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى لسبب وقوعها

قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف

الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها

وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو

مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الاخير بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في

الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة

تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها

بنصب جزئيها فوجب لتوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي

الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق

ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج

لفقدانه ولا بلا الزوج لتجويزها وجوده فلا يقدر على التزويج فالفعل المعلق ممنوع من

العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان

كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزاها على الجملة

التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين

احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في

اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصايص افعال

القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين

متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز

اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا

ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي و

شتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا واصل الموثر

ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا

بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه

ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف

ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف

للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب

فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا

لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني

لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية

والحلمية على رأي القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين

لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي و

كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت و

خلت وزعمت معنى اخر ترتب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان

يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه

للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت

بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول

واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته

اي اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين

اى عينتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس
شئ من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى انصبت قرنيته من معنى علمت
بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت
الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معانى اخر قرينة من معنى
العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدته ووجدا
موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم و
الظن **الأفعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كا
لافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة
فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين
الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة فانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها اذ كل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده
وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لاشتمال اكثرها
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى
بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليها فى الزمان الماضى وكذا لكل فعل منها لاشكل بان
كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال
التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض الباعث للوضع ولا شك
ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال
التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها
فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى

الأفعال

الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح و
ما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه
منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى
عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما
كاملا وقد جاء فى قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة بضميرها اسمها وحاجتك خبرها
اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير كما تقدم من الغرابة نحو هل
اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت يعود اليها
وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك
وجاء ايضا قعد ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها
حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز جاء وقعد من الموضع الذى استعملتهما العرب فيه
خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر
لاعطاء الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المرتب
عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المرتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى
الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال
الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول كثيرا فى توقف الفعل عليه
مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كاينا
فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا
او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان
تكون ناقصة كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر على ما

هو فسيه منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى
صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما
لها والجملة الواقعة بعدها خبرا لها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة
اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت
الكائنة والمقدر كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها
لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو
فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين
القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد
كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد
بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فما لك من نعمى تحولن ابوسا و
اصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى
صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح او المساء او
الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اى
دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع

ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجىء هذان الفعلان تامين
ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة
جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة و
آض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل
قولك آض وعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى
وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين
فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا
لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح
فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال
يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى زال منه البارحة لليلة
الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك
الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت
يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته
للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات
النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفى بدخول
ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه
لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام
لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان
له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل

المصادر كثيرًا وانا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اى ومن اجل انه لتوقيتها مرتبة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسًا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم تشفع ما دام بـ اجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا احتياج الى وجود كلام ودائمًا وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائمًا اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائمًا الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيها عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك اذ تاخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبًا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال المتصرفة وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافًا نادرا لابن كيسان بان يكون

هذا الخلاف واقعًا ظاهرًا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحًا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

افعال المقاربة

ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لكن لا يجزم به نفسه فى قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك لدنو اشراف الخبر على حصوله للفاعل فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا

يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة واما لم يتصرفوا في عسى لتضمنه
انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف
فيها نقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الرجاء الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد
اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق
الخبر على الاسم وعلى هذا عسى فاقصر وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول ليس بخبر
لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان
يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة
الانشاء فهو مشبه بالمفعول لكن كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على
هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في الوضع بدل اشتمال قبله بدل الاشتمال الان فيه اجمال ثم
تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي
والذي ارى ان هذا وجه قريب ونقول على الاستعمال الاخير عسى ان يخرج زيد بان يذكر
مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم
على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فانهم
مقامهما فهي في هذا الاستعمال فاقصرة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام
المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة فيها هنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو
ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى
وان يخرج خبر له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة وقد يحذف ان عن الفعل المضارع

فالاستعمال

في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد
يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان
الاصل ان يكون وانه يحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان
يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول
كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فما فاعله اسم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد
معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها
له بعسى كما انه يحذف ان عن خبره تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطي لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد
فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح
ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل الا يفيه بدليل فذبحوها
واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد
فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيره لتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله
تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله
فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي
الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئتهم يحكى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض
عليه ابن شبرمة في تغييره قال لهيه حدثت ابي بذلك فقال اخطاء ابن شبرمة في انكاره
عليه واخطاء ذو الرمة حين غيره هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها ولم يكد

يكون اى النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالنفي له
كساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح لحين اراد بالنفي
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اى الزوال فالنفي الداخل على يكاد
كالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث طفق وهو ما وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق
يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء
بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي
اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق
او اخذ زيد او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع
عطف على طفق وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل استعمال
عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال
كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء

فعل التعجب

ما وضع لانشاء التعجب
وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر
الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس لمفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل
وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره ودرها لكن ينتقض الحد
بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع

المراد

المراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا
ما يستعمل في الدعاء وله اى لفعل التعجب فعلا وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل
به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اى فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران
الى المضارع والمجهول والتأنيث وفي بعض النسخ وهي اى افعال التعجب غير متصرفة مثل ما
احسن زيدا واحسن بزيد فلا يبنيان اى فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل
لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل
التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي
التعجب منه من رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل المصدر
الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اى في صيغتي التعجب بتقديم اى تقديم جائز
فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل ولا تأخير اى تأخير جائز
فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف
بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا
احسن وبزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير
الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم
الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب
بان ذكر التأخير انما للتأكيد لا للتأسيس على ان واحدا منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز

الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهاما ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة للازم الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا تحتم عند سيبويه في فعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول به عند الاخفش احسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت زيدا وزيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا

اربع لغات احدهما فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذه الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام العهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيدا ويكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا وضارب رجل او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة مثلا اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية انما هي بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتداء وما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريفها للعهد مقامه او خبر مبتداء محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحته ووقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست
النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير
متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين
كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل
وهو مثل القوم وتشبيه انما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا
او يجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب عليه السلم بقرينة ان ذلك
في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط
والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب
الشيء اي حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا
او فاعله ذا عما هو عليه نظرا الى التثنية والجمع والتانيث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او
مؤنثا لجريه مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على
الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص
تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد
وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان
وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز
او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص

الحرف

ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي

يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر
اخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان
او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب

حروف الجر

ما وضع للافضاء بفعل اي لايصاله فان معنى الافضاء الوصول واذا عدي
بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء يستنبط منه معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك
الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف
الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما
لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي
منها ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر
تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلثة البواقي تكون
حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على
الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت
من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد
الى او ما يفيد فائدته في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء

اى تجيء من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى وللتبعيض اى وقد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عمن استدل بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى الميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لا يلتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوز فيه قياسا وفي للظرفية اى لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء

هذه

هذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه زيد وللاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم وللمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس وللمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء اخر نحو بعت هذا بذاك وللتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف وللظرفية نحو جلست بالمسجد اى في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا اى ما لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والفي بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يديه اى كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس وللتعليل اى لبيان علة الشيء ههنا نحو ضربت للتاديب وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشترا

كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب
ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى
التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي
تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل
كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب
الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم
لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى ومجموعا
مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء
خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء و
تلحقها اي رب ماء الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما
يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ
بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل
وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب
جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك
لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال
يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا
للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم

الظاهر

الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك
الاختصاص ايضا لانحطاط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص
الظاهر زيادة لها والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة لانحطاط رتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو
بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء
اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل
تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو
بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك
لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما
فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد فيه الاختصاص بدونه لمكان التاء في
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في
الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية
نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم
ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله
هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء
الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد
والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما
يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا

يعني الا آل على الجواب لا الجواب ولهذا اجيب بهما معا جواب القسم وعن للمجاوزة
اى المجاوزة شئ وتعديه عن شئ اخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثاني ووصوله الى الثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او
بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ نحو
زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من
عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه
وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل
البرد الذائب للطافتهم ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد
فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ الزمان الماضي والحاضر
فيهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد انه مبدأ زمان الفعل
المثبت والمنفي هو ذلك الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ
سنة كذا او ما رايت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها
فان معناه ح ان مبدأ زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى
الان والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء
في الزمان الحاضر اى الذي اعتبر حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان
الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته
منذ شهرنا او منذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر
عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل اليهما وانهما كيف يصح اعتبارهما
مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يحمل الاول مثالا للابتداء

كما يتوهم

كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا و
خلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فانها جرت بها ما بعدها يكون حروفا
جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد و
اذا نصبت تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما
معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم
لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الا
سلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمعي القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا
لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي
ان وان وكان ولكن ولعل وليت اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه
الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل
على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى
ان المفتوحة فهي بعكسها اى بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر حتى يتم كلاما و
ح لو وقعت في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على
اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك و
يلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة
على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض
اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اى حين اذ يلحقها ما الكافة على الافعال لان ما الكافة
اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة

ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدته بقولك زيد قائم مع زيادة
التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه
قبل دخولها عليها فى حكم المفرد ومن ثم اى من اجل الفرق المذكور وجب الكسر فى موضع
الجمل اى فى موضع يقتضى الجمل ووجب الفتح فى موضع المفرد اى فى موضع يقتضى المفرد فكسرت
ان ابتداء اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد
القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت
ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء الذى ان اباه قائم
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغنى ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
و حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا و
حال كونها مع جملتها مبتدأة نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا و حال كونها
مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا و
قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ
وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو
لولا انى معاد لك زعمت اى لولا زعمت انى معاد لك ولولا انك نجيبى مذ منك
وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اى ما بعدها فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان
يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك فان جاز فى موضع التقدير ان تقدير
المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها
مفردا والكسر على تقدير جعلها مع ما جملة مثل من يكرمنى فانى اكرمه وقع بعد الفاء
الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان
كان المراد من يكرمنى فجزاؤه انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع

المفرد

المفرد لانها اما مبتدأ او خبر المبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة
والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى
اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد
القفا واللهازم انه لئيم يحذر قفاه ولهازمه اى همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه و
اللهزمتان عظمتان ثابتتان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او
بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اى مثل عبد القفا
ومثل شبهه وما وجد ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين
الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول
خاص وليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى
تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لانها
هو من جنس المقول ولذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
فى محل المرفوع لانها فى حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون
المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا
قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا لكنها مكسورة حكما حيث تكون
مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض
عدمها ويشترط فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها

قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لفظا او تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى معنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك لتاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم اى على اسمها

الافضل

اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان بناءها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك فاختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها وخبرها وعلى ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ولكننى من حبها لعميد ويخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا فاللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب بلان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا فى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب فى ضمير الشان مقدرا

والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق و
إعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال
المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على
الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل
فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر
وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون
وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون
مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتدا والخبر
او غيره داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض
اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه
رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع
الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى
ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية وليكون كالعوض عن النون
المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض
عن النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما
فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه

اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت
الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت
عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة
الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان فان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على
الاستعمال الغير الافصح وان لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في
ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث الداعي اليه كما كان في ان
المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة قال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لكن للابتداء ان
ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ
يتوسطها اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا فالغير بينهما
هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه فاللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة و
اشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما
ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز
اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها
مشددة ومخففة الواو فهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي
الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو

فقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا قال المصنف في شرح المفصل في باب المرفوعات للكسائي فيه ثلثة مذاهب احدها وهو مذهب البصريين انها نصب على الحال وخبر ليت محذوف فيكون رواجعا حال عن الايام وليت افعل في الحال لتضمنه معنى الفعل ومذهب الفراء ان ليت ينصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب لانها ليت بمعنى تمنيت فهم يقولون ليت زيدا قائما فكذلك هذه ومذهب الكسائي انه منصوب باضمار كان لان اضمار كان كثير في كلامهم ومذهب البصريين اولى اذ قد ثبت حذف الخبر مع ارادة وهو عين ما نحن عليه واما مذهب الفراء فلم يثبت ان ليت عاملة بمعنى في الجزئين ليحمل عليه البيت ولا يثبت مثل ذلك الا بثبت واما مذهب الكسائي وان كان جوز من مذهب الفراء لثبوت اضمار كان في مواضع الا ان مذهب البصريين اولى لكثرة حذف الخبر وقلة اضمار كان وايضا يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان واخواتها وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز نصب الجزئين نحو ان زيدا قائما على تقدير كان كذا ذكره في الشرح لا وجه لتخصيص الفراء بهذه الاجازة لما ذكر في الشرح لان الاجازة متفق عليها فالاوجه ان الفراء نعم ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين

الا ليت الشباب لنا يعود فاخبره بما فعل المشيب واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب

المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام

فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان

ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى

رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا

منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة

حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او

مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والثالث والاول في شذ الجر بها اي بكلمة

لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم

يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك

قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا

في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب

ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا

يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم

بشذوذه

الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه

الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى

واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفتوحة منها وعند الاكثرين ان

ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخوالنا بل التي بعدها مفرد نحو جائني

زيد بل عمرو وما جائني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط لما قبلها وبدل الغلط

بدل عندنا غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا

الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هيهنا

ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما ولبس للاجتماع المعطوف والمعطوف

عليه في الفعل في زمان ومكان فقولك جائني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل

كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب بينهما فقوله لا ترتيب بينهما بيان

لاطلاقها اي لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يعتبر هذا الترتيب

منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل

الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة

في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها

اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من جملة قوي او ضعيف

من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه لابد

لبد اي علمها حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية

وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات

الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب

مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط

ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو وفي

حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء و

يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سابق

الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في

بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان

الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالمذكور

للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع

اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلائم

لعطف ما بعدها على ما بعدما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا دور ولكن هذه الحروف للثبت لاحدهما معينا اى لتبت الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ ثابت لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفى عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لتبث الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجئ منفى عنه ولكن لازمة للنفى اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت فى عطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى

حروف التنبيه

الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء

حروف النداء

يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد والمتوسط وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة

وسكون

وسكون الياء والهمزة للقريب وكان المراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب

نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب قام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا وقيل نحو اسمه معا نعم فيه المجهلا تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس على عليك الف درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى بنقض النفى المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الندرة لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فهذا الفعل لما ذكره المصنف ويلزمها القسم اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى اى والله واى وربى اى لعمرى فاجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك لمن قال جاء زيد اجل او جير او ان وقد قال زيد ولم يات اى قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر ليت شعرى هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء

للتحب نحيبها فى هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهو تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما فى كلام البارى سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفى نحو ما ان رايت زيدا اى ما رايته وقلت اى زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا الكون تلك المذكورات مع ما شرطا اى ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقى كما ان عمرا اخى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلمة نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد

فالتر

فالتر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك فى صورة نفى القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر حور الحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها **حرفا التفسير** اى هى لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وان وهى انما تختص بما فى معنى القول اى بفعل مقدر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اى كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وامرت معنى القول وليس تفسيرا لما فى قوله تعالى ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول فقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا **حروف المصدر** ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره وصلها بالاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انما تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى

هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك نائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **حروف التحضيض** هلا والا مشددة ولولا ولوما ولها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه معناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع والتقريب** قد سمي بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او على المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا **حرفا الاستفهام** الهمزة وهل لهما صدر الكلام لابتنائهما فحينئذ لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها

فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان باصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار اذا دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب اليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها **حروف الشرط** ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال لو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك ومعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال يقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم

لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم ولكن هذا المعنى هو الاكثر المتعارف فقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هيهنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطّأ عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته ليبان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمهما اي ان ولو الفعل لفظا كما هو في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمة اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل

كالعوض من المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر هيهنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيخرج ثلثي لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه الابطال فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون ايهما جـ عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا وان لم تأتني مثال للماضي معنا لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني فوالله لاتيتك دائما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط الماضي في الشرط في صو

اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم
الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف وباعتبار الثاني على
غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف في اعتباره بخلاف المعنى
الاول فالحمل عليه اولى بتقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم
المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم الاثنين
على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدره كملفوظه في صدر
الكلام فلزوم في الشرط الذي بعد المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم
بحذف النون ابلغه اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان
اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لزم
الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما
اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل
وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين
على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة
ههنا غير مذكور والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم
حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواو ستر في جزائها جزء مما في
حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان الجزء مبتدأ نحو اما
زيد فمنطلق او كان معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا
غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل

سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اي ما وقع
بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معموليته مطلقة غير مقيدة بحال تجويز
التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم
الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة
معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل
لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها
جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل
انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل ميز بين ان
لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون
الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان
اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل
الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع فمهما
يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف وتقديره على تقدير النصب فمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما دبلا

فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب جوازا اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول للغايب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفاء منصوبة لظهور كونها مفرغة لكثرتها **حرف الردع كلا**

الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي دع الذي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا يجاب لي ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى فاذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف وللمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج بذلك عن الحرفية

تاء التانيث الساكنة والمتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيتم من اول الامر ليكون هذه على بناء ما لحقته وبحركته تلك على اعراب ما دليته لانهما كالحروف الاخيرة لما لحقانه فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال هذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف الحقت بما للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قال النحاة ولا منع من جعل هذه

الحروف ضماير وابدالا للظاهر منها والفايدة فيمثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل عن الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما **التنوين** في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به تنوين الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهو في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها بلا تغيرها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي بنا ملتها نون من ولدن ولم يكن تاما لها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فيخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض فليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى فهو اي التنوين للتمكن فهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ولا يتصور معناه في غير المنصرف و التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الآخر كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ و ساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد

واما مثال ذلك في المقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه لو سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظاهره انه ليس تنوين التنكير لوجوده في غير او اخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر واما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جايزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع فلا يخل بفهم المعاني وهو اما ان يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداده بها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت بباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من

المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تسامح وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان ابن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل بن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف ما لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم

نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المونث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكاين في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يوكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال الا قليلا لما يقوم من لا تقليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم محل التاكيد ذكر هو ان يوكد الفعل لانه منفصل عن وهو القسم من غير ان يوكده بما يتصل به وهو النون لحصول الحاجة اليه وفي قوله لزمت اشارة الى

ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جايز وكثرتها اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصد ان تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكره ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح للخفة وظاهره ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه تقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا واخشوا وارموا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم

تحذف

تحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة تحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال للغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في مثل هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما في اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لملاقاة الساكن المتلو بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذف النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير بالكسر ولم يحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما حذفت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت

٢٩٦

المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان

ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم

في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة

المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان النون

اذا انفتح ما قبلها انقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وكم

لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا والحق بنا من يعتز بنا وردنا ضرا واجعل نوننا نونا منها

خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الذلة منقلبة بالف باب عبوديتك على نهج الاستقامة

وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كانبذ عن مضرة اسقام الجهالات

شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه قد استراح من كمد الانتماض

لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي في بطائف عبودية

للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم

في سلك شهور سبع وتسعين وثمانمائة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على محمد وآله اجمعين

قد تمت النسخة على يد العبد الفقير الاحقر رحمة ربه الغني **عبد الرحيم** بن محمد تقي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات بحق سيد الخلق محمد النبي

وعلى الولي صلوات الله وسلامه عليهما وآلهما الطيبين الطاهرين

بحسب خواهش الاعزي الاكرمين الانجبين الحاج ابراهيم

وابن المشهدي احمد اقا نفعهما الله بها وجميع الطالبين

في سلخ شهر الله الاعظم رمضان المبارك

من شهور سنة ١٢٩٦ وقد صححها منها

والمصادحه يحتمه اقدحا شيه

الجناب المعظم العالم

الفهامة الاقا ميرزا

محمد علي

دام ظلهما الى العالي

ميكابد هر ما هه اين كتاب وقف است
كتابدار مدرسه ميرزا جعفر اراك دهند
شماره كتاب

[illegible]